

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون للجنة المعنية بممارسة  
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٣٢٠

الاثنين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس: السيد بادجي . . . . . (السنغال)

أود على وجه الخصوص أن أرحب في هذه الجلسة بوجود الأستاذ وليد الخالدي، المؤرخ الفلسطيني المعروف والأمين العام لمعهد الدراسات الفلسطينية في واشنطن، العاصمة، الذي سيكون متكلما رئيسي صباح هذا اليوم.

كما أرحب ترحيبا حارا بكم جميعا - ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وجميع من قبلوا دعوة اللجنة إلى المشاركة في هذا الاجتماع الرسمي.

أود عند هذه النقطة أن أدلي ببيان باسم اللجنة.

بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أعرب عن تقديرنا لجميع الموجودين هنا لحضور هذا الاجتماع الرسمي للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونعرب عن التقدير والتحايا أيضا لجميع من شاركوا من جميع أرجاء العالم من خلال نظام الأمم المتحدة للثب الشبكي.

وحيثما قررت الجمعية العامة الاحتفال السنوي بهذا اليوم، في عام ١٩٧٧، كانت مدركة لمسؤولية الأمم المتحدة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

## اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تعقد اللجنة اليوم اجتماعا خاصا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بآء المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

يشرفني ويسرني أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة؛ ومعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ وسعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس مجلس الأمن؛ وسعادة السيد باليتا ت. ب. كوهونا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة؛ وسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ممثلا لفلسطين في هذه الجلسة الخاصة؛ والسيد هاييلي منكريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إجراء غير قانوني أو استفزازي عرضة للتصعيد إلى موجة من أعمال العنف تترتب عليها تداعيات بعيدة المدى.

ويستمر بناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية. وبالترافق مع أكثر من ٥٠٠ نقطة تفتيش وعائق أمام التنقل في الضفة الغربية، فإن الجدار يخنق الحياة اليومية الفلسطينية.

وظلت الحالة الإنسانية في قطاع غزة تشكل دائما مصدر قلق خاصا للجنتنا. وتعين على فلسطينيي غزة، بعد إخضاعهم لأكثر من عامين لحصار كامل تقريبا، أن يتحملوا غزوا عسكريا استمر لثلاثة أسابيع بالترافق مع عنف غير عادي. وقتل أكثر من ٤٠٠ ١ فلسطيني خلال الهجوم الإسرائيلي، كان أكثر من ١٠٠ ١ شخص منهم من غير المقاتلين. ومن بين غير المقاتلين الذين لقوا مصرعهم كان أكثر من ٣٠٠ من الأطفال وأكثر من ١٠٠ من النساء. وأصيب أكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني؛ والعديد منهم أصيب بعاهات مستديمة. وأبلغ الجانب الإسرائيلي عن حصول ١٤ وفاة، بما في ذلك أربعة مدنيين، وإصابة ١٨٢ شخصا. وبالرغم من احترام وقف إطلاق النار إلى حد ما منذ نهاية الغزو الإسرائيلي، فإن الحصار الاقتصادي مستمر، بما لا يسمح سوى بإدخال بعض مواد الإغاثة الأساسية من أجل تجنب وقوع كارثة إنسانية.

إن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى تضامننا معه وهو يستحق منا هذا التضامن. ونظرا للاحتلال الواضح لميزان القوى بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن ذلك الشعب الباسل بحاجة كبيرة لتضامننا الفعال معه. ومن الواضح أن التطورات التي تحصل على أرض الواقع تظهر كيفية قيام الدولة القائمة بالاحتلال بإحكام قبضتها على الأرض الفلسطينية ومواردها. ومنذ عام ١٩٦٧، أحكمت إسرائيل سيطرتها على جميع جوانب حياة الفلسطينيين.

نحو الشعب الفلسطيني ومدركة لضرورة تشجيع التوصل إلى حل شامل وعاجل ودائم لقضية فلسطين. واجتماع اليوم يمثل إعادة تأكيد على التزام المجتمع الدولي المستمر ببلوغ ذلك الهدف.

وقبل اثنين وستين عاما، في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، نصت الجمعية العامة، في قرارها ١٨١ (د-٢)، على إنشاء دولتين في فلسطين الواقعة تحت الانتداب، دولة يهودية ودولة فلسطينية. وحتى الآن، لم تولد سوى دولة واحدة. وآمال وتطلعات الشعب الفلسطيني من أجل أن يعيش في وطنه بالذات لا تزال غير مستوفاة. فأجيال من الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية وفي غزة عاشت، ولا تزال تعيش، تحت نير أطول احتلال عسكري في التاريخ الحديث. واللاجئون الفلسطينيون في المخيمات الموجودة في الأردن وسوريا ولبنان ما زالوا يتوقون إلى إنهاء المحنة. وبالرغم من هذه التحديات التي لا نهاية لها، ما زال الشعب الفلسطيني يأمل أن يتحقق يوما ما حلم العيش في دولة خاصة به.

إن واقع الحالة على أرض الواقع اليوم واقع قائم تماما. وهو لا يعطي أي مبرر للاعتقاد بأن الاحتلال سينتهي في أي وقت قريب. وعملية السلام معطلة. وفي الأرض ذاتها حيث من المفترض إقامة دولة فلسطينية في المستقبل، ما زالت تتكاثر المستوطنات الإسرائيلية. ورفض الدولة القائمة بالاحتلال لوقف التوسع الاستيطاني أصبح عقبة كبرى أمام استئناف مفاوضات السلام.

وفي القدس الشرقية، ظل يرافق بناء المستوطنات نسف المنازل وعمليات طرد السكان الفلسطينيين وغيرها من التدابير التمييزية. والحالة حول المواقع المقدسة في المدينة، وبخاصة في الحرم الشريف وحوله، ما زالت متوترة. وأي

وقف دائم ومستمر لإطلاق النار. وتدخّل الأمين العام وقام شخصياً بزيارة إلى غزة.

وعند هذه النقطة، سيدي الأمين العام، أود أن أعرب عن شكر اللجنة الصادق لكم على جهودكم والتزامكم بتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأعضاء اللجنة يناشدونكم مواصلة الحرص على أن تحتفظ الأمم المتحدة بالمسؤولية الدائمة عن قضية فلسطين ريثما تتم تسوية القضية بجميع جوانبها، وفقا للقانون الدولي والشرعية الدولية.

وتم التأكيد مجدداً على التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني في آذار/مارس الماضي في مؤتمر المانحين الذي عقد في شرم الشيخ بمصر، حيث تم التبرع بحوالي مبلغ ٤,٥ بليون دولار لإعادة إعمار غزة، بالرغم من أن معظم الأموال الموعود بها لم تصل بعد إلى السكان الفلسطينيين في غزة. كما أننا نشهد إبداء للتضامن في أعمال البعثات المختلفة لتقصي الحقائق التي اضطلعت بها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في أعقاب الحرب في غزة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأذكر هنا، وبشكل لا لبس فيه، أن تضامنا مع الشعب الفلسطيني ليس على حساب إسرائيل. ومن المؤكد أنه ليس عملاً غير ودي ناهيك عن أن يكون عدائياً نحو الشعب الإسرائيلي. فحينما تنتقد اللجنة سياسات وممارسات معينة للحكومة الإسرائيلية، فإنها تقوم بذلك ببساطة لأن تلك السياسات والممارسات تنتهك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وتمنع إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

كما أن تضامنا مع الشعب الفلسطيني يتجلى من خلال الأعمال اليومية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها

ويستحق الشعب الفلسطيني تضامنا معه لأنه ما زال محروما من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، التي حددها الجمعية العامة بالحق في تقرير المصير بدون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، التي شردوا واقتلعوا منها.

ويزداد استحقاق الشعب الفلسطيني لتضامنا نظرا لأن قيادته، في ظل الرئيس محمود عباس، صممت على بلوغ أهدافها الوطنية عن طريق المفاوضات السلمية. وأظهرت السلطة الفلسطينية، من خلال ما اتخذته من خطوات ملموسة في الأرض الواقعة في نطاق ولايتها، أنها جادة في بناء المؤسسات العامة الفلسطينية وفقا لقواعد الشفافية والحكم الرشيد المقبولة على نطاق واسع.

وتشعر لجنتنا بالتشجيع من كون التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني اليوم أقوى من أي وقت مضى. وهو يتجلى في العديد من الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن الأفراد. والعديد من الحكومات تشارك مشاركة فعالة في السعي لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وسواء كان من خلال أعمال المجموعة الرباعية أو مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو غيرها من الهيئات، فإنها تسعى إلى تقديم إسهام إيجابي في التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

وحيثما غزا الجيش الإسرائيلي غزة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، رد المجتمع الدولي بشكل عاجل بالدعوة إلى الهدوء والمطالبة باحترام حياة المدنيين الأبرياء. كما أدينّت الهجمات بالصواريخ التي شنتها الجماعات الفلسطينية مستهدفة بها المدنيين الإسرائيليين بشكل عشوائي. ودعا مجلس الأمن والجمعية العامة، في قرارهما، إلى مراعاة

أمد طويل، مما تسبب في عواقب وخيمة. ويذكرنا هذا اليوم بأن قضية فلسطين لا تزال أقدم قضية بلا حل مطروحة على الأمم المتحدة. كما إنه مناسبة للتفكير مليا في هذا الوضع وفي الاحتلال المستمر، الذي سلب الشعب الفلسطيني دياره وأخضعه على امتداد عقود من الزمان لمعاناة ومأس يعجز عنها الوصف. إن الحالة الخطيرة السائدة في الأراضي المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، تفتح بصيرتنا على التكلفة البشرية التي يتحملها المدنيون الفلسطينيون من جراء هذا النزاع الذي لم يُحل بعد. وستستمر محتهم إلى أن تُسوى قضية فلسطين ويوضع حد للاحتلال.

ولقد ألقى الحصار الإسرائيلي المستمر لقطاع غزة بـ 1.5 مليون ونصف من المدنيين الفلسطينيين في براثن الفقر والعزلة. وأدى الهجوم العسكري الذي شنته إسرائيل منذ ما يقرب من عالم إلى ازدياد تردّي الوضع، وهو الوضع البائس أصلا. كما أن إسرائيل تعرقل الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء قطاع غزة ومساعدة سكانه المدنيين. ولقد دعت الأمم المتحدة إسرائيل مرارا وتكرارا إلى رفع هذا الحصار غير الإنساني وغير المشروع، لكن إسرائيل تواصل فرض عقاب جماعي على سكان غزة المدنيين. في تحد للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي إخلال بوجه خاص بالالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وعلى إسرائيل أن تستجيب لدعوة المجتمع الدولي وأن تفك قبضتها الخانقة عن السكان المدنيين فوراً، ورفع الحصار المضروب على قطاع غزة.

وفي أوائل هذا الشهر، صدقت الجمعية العامة على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصّي الحقائق بشأن النزاع في غزة، ودعت إسرائيل والجانب الفلسطيني إلى إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية، لكفالة المساءلة والعدل. والتقرير يهيب بنا جميعاً أن نساعد على وضع حد للإفلات من

وبرامجها وغيرها من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي تضطلع بالأنشطة التي تمس الحاجة إليها للمحافظة على حياة الفلسطينيين. واليوم، نود أن نشيد إشادة خاصة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي ستحتفل، في 8 كانون الأول/ديسمبر، بالذكرى السنوية الستين لإنشائها. ومكتب منسق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي والعديد من كيانات الأمم المتحدة الأخرى تقوم بكل ما يمكن عمله لكفالة تقديم الخدمات الأساسية إلى الفلسطينيين، وبخاصة في غزة.

فلنحوّل روح التضامن إلى قوة جماعية يمكنها إزالة العوائق التي تعترض طريق التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومن جانبنا، فإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ستواصل متابعة الولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة ريثما يتم استيفاء حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإنهاء الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لمعالي السيد على عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة.

سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن عميق امتناننا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لما تضطلع به من عمل هام في النهوض بقضية الشعب الفلسطيني.

إن اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يشكل مناسبة رسمية لتجديد التزامنا بإيجاد حل عادل ودائم لقضية الشعب الفلسطيني، وبإحلال سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط، وهو هدف كان ولا يزال بعيد المنال منذ

ما فتئت الجمعية العامة تدعم بانتظام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وستواصل العمل في سبيل إيجاد تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الصادرة بهذا الشأن، والقانون الدولي، ومبادئ مدريد، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية. فهذه القرارات والاتفاقيات إنما هي اللبنة الأساسية لقيام دولة فلسطينية، وبالتالي يجب الإسراع في تنفيذها.

وستنظر الجمعية العامة بعد ظهر اليوم في بند من بنود جدول الأعمال عنوانه "قضية فلسطين". وبصفتي رئيساً للجمعية العامة، أود أن أعيد تأكيد موقف الجمعية العامة بأن الأمم المتحدة ستظل دوماً تتحمل المسؤولية تجاه قضية فلسطين إلى حين تسويتها بشكل فعال، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن.

ويقتضي إعرابنا الجماعي عن التضامن مع الشعب الفلسطيني القيام أيضاً بعمل ملموس وتحمل المسؤولية. وهذه المناسبة، تدعو كافة الأطراف إلى بذل جهود جديدة بدعم من المجتمع الدولي، في سبيل إقامة دولة فلسطين المستقلة. وأود هنا أن أشير إلى أن هذا الوضع السيئ في فلسطين ليس بأفضل من الوضع الذي يتعرض له سكان الأراضي العربية المحتلة، سواء في الجولان السوري المحتل أو في الأراضي اللبنانية التي لا زالت محتلة من قبل إسرائيل. ونؤكد تأييدنا واستمرار دعمنا للشعب الفلسطيني حتى يتم تحرير الأرض العربية المحتلة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري الانضمام إلى اللجنة اليوم. وأثني على اللجنة المعنية

العقاب في الشرق الوسط وضمان المساءلة. فبدون عدالة، لا سبيل إلى إحراز أي تقدم صوب إحلال السلام.

ومما يبعث على الأمل أن رئيس الولايات المتحدة جدد الالتزام بالنهوض بالسلام في الشرق الأوسط. والمجتمع الدولي ملتزم بما سبق وواعد به بدعم عملية السلام. بيد أنه على أرض الواقع، لم يحدث أي تغيير فما زالت هناك عقبات خطيرة تحول دون إحلال السلام. وما زال الإسرائيليون يتحدون الأمم المتحدة وينتهكون القانون الدولي ويرفضون تطبيق أي قرار من قرارات الأمم المتحدة التي تجاوزت المئات.

وتظل الحالة في القدس الشرقية المحتلة مدعاة للقلق الشديد. فمواصلة تشييد الجدار العازل غير القانوني في الأراضي المحتلة على الرغم من قرارات محكمة العدل الدولية أمر يقوض عملية السلام وينتهك قرارات الأمم المتحدة. كما أن استمرار الأعمال الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضع القدس ينال بقدر أكبر من إمكانية قيام دولة فلسطين، عاصمتها القدس الشريف. وعلاوة على ذلك، فأعمال الحفر الجارية على مقربة من الحرم الشريف والهجمات التي يتعرض لها المصلون الفلسطينيون في موقعي الحرم الشريف والمسجد الأقصى المقدسين، إنما تؤجج الوضع المتقلب أصلاً في المدينة المحتلة. ويجب ألا نسمح باستمرار بناء المستوطنات في الأرض المحتلة، بما فيها داخل القدس الشرقية وحولها حيث تواصل إسرائيل هدم الممتلكات، ومصادرة الأراضي، وطرد الفلسطينيين من ديارهم، لأن تلك الأعمال تشكل عائقاً رئيسياً للجهود الرامية إلى إحلال السلام. وما إعلان الإسرائيليين في الآونة الأخيرة عن عزمهم تشييد ٩٠٠ وحدة استيطانية جديدة في حي جيلو سوى خطوة جديدة على هذا الدرب. فلا بد أن تفي إسرائيل بالالتزامات الدولية المترتبة عليها، وتمتنع عن إتيان أي عمل قد ينال من مفاوضات الوضع النهائي.

مغزى بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك أمن الإسرائيليين والفلسطينيين والحدود واللاجئون والقدس. إن التحدي الأكبر الذي يواجهه هذا البرنامج المشترك هو تهيئة الظروف بحيث يتوفر لدى الطرفين الثقة والالتزام للعودة إلى إجراء محادثات حقيقية وموضوعية.

فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، أحرزت السلطة الفلسطينية تقدماً ملموساً في الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق في الضفة الغربية وبناء المؤسسات لخدمة الشعب الفلسطيني. وأدعو جميع الفلسطينيين إلى مكافحة التطرف العنيف والامتناع عن التحريض ومواصلة كفاحهم الصامد لبناء مؤسسات دولتهم. وقد أسفرت هذه الجهود عن تحسينات اقتصادية وأمنية ينبغي المحافظة عليها وزيادتها.

وأرحب بالخطوات الأولية التي اتخذتها إسرائيل للإسهام في هذه الاتجاهات الإيجابية، وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى توسيع نطاق هذه التدابير بحيث يمكن للتغيير أن ينطوي حقاً على التحول.

وأشعر بقلق بالغ لأن بناء المستوطنات غير القانونية ما زال مستمراً في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية. وقد لاحظت إعلان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في الآونة الأخيرة بشأن الحد من بناء المستوطنات. ولئن كانت هذه خطوة تتجاوز المواقف التي اتخذت في وقت سابق، فإنها لا ترقى لالتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق، ولا سيما بالنظر إلى استثناء القدس الشرقية. وأكرر دعوتي إسرائيل إلى الوفاء على نحو كامل بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق وتجميد كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك "النمو الطبيعي"، وتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

وبالإضافة إلى ذلك، ما زال الجدار يقيد من وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والأراضي

بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لإبقاء تركيز المجتمع الدولي منصباً على قضية فلسطين. والقضية اليوم أساسية كما كانت عليه قبل ٦٢ عاماً، عندما قررت الجمعية العامة في القرار ١٨١ (د-٢)، طرح رؤية الدولتين. واليوم، دولة إسرائيل قائمة ولكن دولة فلسطين لم تتحقق.

ما زال أبناء الشعب الفلسطيني يناضلون من أجل حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وهو حق أساسي وعالمي من حقوق الإنسان التي يتمتع بها الكثيرون غيرهم في مختلف أنحاء العالم. ويواصل المجتمع الدولي مساعدة الشعب الفلسطيني وحمائته، بما في ذلك من خلال عمل وكالات الأمم المتحدة التي تصدرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ومع ذلك، يجب ألا تقتصر مداخلتنا على إدارة البعد الإنساني لهذا الصراع. إن المطلوب على وجه السرعة هو التوصل إلى حل سياسي يعالج جذور الصراع. ومن الأهمية تحقيق دولة فلسطينية ذات سيادة. وينبغي أن يكون ذلك على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي المتفق عليه وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لمسألة اللاجئين - دولة تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها، على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن.

إنني أرحب بالتزام رئيس الوزراء نتياهو والرئيس عباس بجل الدولتين. وفي الوقت نفسه، أشعر بقلق بالغ إزاء تعليق المحادثات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لمدة عام تقريباً.

أؤيد الالتزام الواضح والجهود المتواصلة التي تبذلها الولايات المتحدة للتوصل إلى استئناف مفاوضات ذات

آليات تهدف إلى منع تهريب الأسلحة إلى غزة ووضع حد لإطلاق الصواريخ الفلسطينية على المدنيين الإسرائيليين.

وبعد مرور عشرة أشهر على انتهاء الأعمال العدائية في غزة وجنوب إسرائيل، لم تعالج معالجة كافية مسألة المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. أدعو إسرائيل والسلطات الفلسطينية المعنية إلى إجراء تحقيقات ذات مصداقية، بدون تأخير، في العديد من التقارير التي تزعم وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان متصلة بالنزاع في غزة.

كما أن إعادة توحيد غزة والضفة الغربية أمر ضروري أيضا. ولا يمكن أن يكون هناك حل على أساس وجود دولتين بدون أرض فلسطينية موحدة. وأنا أؤيد الجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد.

(تكلم بالإنكليزية)

والآن أكثر من أي وقت مضى، لا بد من جعل الجهود السياسية ذات مصداقية. ولا بد من عدم السماح لمن يحاولون تقويض الخطوات نحو السلام عن طريق العنف أو عن طريق تغيير الحقائق على الأرض، بتحديد جدول الأعمال. ومن الأهمية بمكان بذل جهود دولية حثيثة للمضي قدما بالعملية السياسية وإنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل لجميع مسائل الوضع الدائم.

وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، والاتفاقات السابقة ومرجعية مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

الزراعية والقدس الشرقية. وكما يذكر المشاركون، أعلنت محكمة العدل الدولية أن الجدار الذي ينحرف عن خط عام ١٩٦٧ إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي.

ويساورني القلق أيضا حيال الحالة في القدس. إن إجراءات مثل عمليات طرد الفلسطينيين وهدم المنازل، فضلا عن استمرار إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة، تتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق. أدعو إسرائيل إلى وقف هذه الأعمال في القدس الشرقية التي من شأنها تأجيج التوتر والتسبب في المعاناة وزيادة تقويض الثقة، وإلى إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية. وأؤكد مجددا اعتقادي بأن القدس تبقى مسألة من مسائل الوضع النهائي التي سيتم التفاوض بشأنها بين الطرفين.

وكما ذكرت سابقا المجموعة الرباعية، لا يمكن لاتخاذ إجراءات انفرادية أن يحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات ولن يعترف بها المجتمع الدولي. وينبغي أن تبرز القدس عاصمة لدولتين، مع وضع ترتيبات للأماكن المقدسة تكون مقبولة للجميع. ونحن جميعا نرغب في رؤية القدس رمزا للوئام والتسامح والسلام.

(تكلم بالفرنسية)

وما زال يجب التوصل إلى حل دائم لأزمة غزة على وجه السرعة. إن فصل الشتاء القادم وجوه القاسي يثيران مخاوف جدية فيما يتعلق بالحالة الإنسانية. ولا بد من رفع الحصار المفروض على غزة، كما طلب مجلس الأمن في قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، من أجل السماح بوصول المعونة الإنسانية والسلع التجارية وحرية تنقل للناس دونما عائق.

وتماشيا مع هذا القرار نفسه، يجب أيضا بذل الجهود لمعالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، ولا سيما بإنشاء

للمجلس، فقد شهد المجتمع الدولي جهودا دبلوماسية مكثفة ترمي إلى استئناف المفاوضات الثنائية هذا العام. ويرحب أعضاء المجلس دائما بهذه الجهود ويشجعونها، ويحدوهم الأمل الوطيد بأن تمضي قدما بالعملية نحو تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

إن أعضاء مجلس الأمن يؤكدون باستمرار على الضرورة الملحة لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. وأشار مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١١ أيار/مايو (S/PRST/2009/14) إلى قراراته السابقة بشأن الشرق الأوسط، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ومبادئ مدريد، ولاحظ أهمية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وكما أعلن أعضاء المجموعة الرباعية في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر البيان الصحفي SG/2155)،

”إن الحل الوحيد القابل للتطبيق للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو التوصل إلى اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ ويحل جميع مسائل الوضع الدائم كما حددها الطرفان سابقا؛ ويحقق تطلعات الطرفين إلى وطنين مستقلين من خلال وجود دولتين لشعبيين، إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والمتصلة الأراضي وتملك مقومات الحياة، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن“.

اليوم، أكرر دعوة المجلس للطرفين والمجتمع الدولي إلى بذل جهود جديدة وعاجلة من أجل تحقيق تلك الرؤية. ونشجع عمل المجموعة الرباعية الجاري والجهود الإقليمية والدولية لدعم الطرفين في هذا الصدد.

وفي أيار/مايو، دعا مجلس الأمن الطرفين إلى الوفاء بالتزامتهما بموجب خريطة الطريق المستندة إلى الأداء،

وسأواصل إشراك جميع المعنيين لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام. وأود أن أعرب له عن امتناننا العميق على جهوده الشخصية التي لا تكل من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس مجلس الأمن.

**السيد ماير - هارتنغ** (النمسا)، رئيس مجلس الأمن (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي لأخطب هذه الجلسة بصفتي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

نتجمع في هذا اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وما زال مجلس الأمن ملتزما بتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، على أساس الرؤية المتمثلة في منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

طوال العام الماضي، أبقى المجلس قيد النظر الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، واستمر في تلقي إحاطات إعلامية شهرية بشأن الحالة من المنسق الخاص للأمين العام وإدارة الشؤون السياسية وإجراء مناقشات مفتوحة، بما في ذلك على المستوى الوزاري. ومنذ هذا الحدث في العام الماضي، اتخذ المجلس قرارين - ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) - وإصدار بياننا رئاسيا (S/PRST/2009/14) بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ولئن كانت الحالة على أرض الواقع ما زالت تثير القلق البالغ

واتخذ المجلس خلال مناقشته المفتوحة بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.6216) القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) الذي أكد من خلاله عزمه على تعزيز حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وزيادة امتثال أطراف الصراع المسلح لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ومنع وردع تكرار وقوع هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وأود أن أؤكد مجدداً على ذلك العزم بهذه المناسبة الرسمية.

وفي الختام، أود أن أؤكد لجميع الحاضرين على التزام مجلس الأمن بالهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم في الشرق الأوسط وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني بإنشاء دولة مستقلة وديمقراطية. الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس مجلس الأمن على بيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن فلسطين الذي سيتلو رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، فخامة السيد محمود عباس.

**السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أقرأ رسالة موجهة من فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفيما يلي نص الرسالة: (تكلم بالعربية)

”أود في البداية أن أنقل إليكم تحيات الشعب الفلسطيني وإلى أصدقائنا المشاركين في إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في مختلف دول العالم. كما أتوجه بفائق الشكر للأمم

والامتناع عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تقوض الثقة أو تخل بنتيجة المفاوضات بشأن جميع المسائل، وذلك من أجل التحرك نحو استئناف سريع واحتتام مبكر ونجاح للمفاوضات بين الطرفين، وتحسين أوضاع الشعب الفلسطيني على أرض الواقع. ويستمر أعضاء مجلس الأمن بتسليط الضوء على هذه الدعوة شهرياً.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ حيال الحالة الإنسانية في غزة. كما يود أعضاء المجلس التشديد على الضرورة الملحة لبدء أعمال إعادة الإعمار. ونود أن نثني على الجهود الحميدة التي تبذلها المنظمات والوكالات الإنسانية على أرض الواقع، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وموظفوها. ونشجع جميع أعضاء المجتمع الدولي على دعم الوكالة بالتبرعات المالية.

إن التغيير الذي ينطوي على التحول على أرض الواقع جزء لا يتجزأ من السلام. ونرحب بخطة السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية في غضون ٢٤ شهراً كدليل على الالتزام الجاد من السلطة الفلسطينية بإنشاء دولة مستقلة توفر الفرص والعدالة والأمن للشعب الفلسطيني ودولة مسؤولة وجارة لجميع الدول في المنطقة.

وأود أن أكرر تشجيع المجلس للخطوات الملموسة نحو تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، بما في ذلك دعم جهود الوساطة التي تبذلها مصر وجامعة الدول العربية، على النحو الوارد في القرار المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ واتساقاً مع قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) والقرارات الأخرى.

وينبغي للمجتمع الدولي مد يد العون للمساعدة في إعادة تأهيل وتطوير الاقتصاد الفلسطيني وإتاحة أقصى قدر من الموارد للسلطة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية.

ولقد وصل الأمر مع الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى درجة التنكر التام والتراجع عن كل الالتزامات والاتفاقيات التي كنا وصلنا إليها مع الحكومات الإسرائيلية السابقة، وهنالك تسارع خطير لسياسات الاستيطان والتهويد للقدس من خلال تضيق الخناق على أهلها وتهجيرهم وتطوير أحيائهم بالمستوطنات في تهديد صارخ لعروبة المدينة ومعالمها المسيحية والإسلامية، ووصل الحد كذلك إلى تهديد المسجد الأقصى بسبب الحفريات التي تتم تحته ومن حوله، والسماح للمتعضين اليهود باقتحام ساحاته، وهو ما يهدد بتوسيع دائرة الصراع إلى بُعد ديني خطير.

”إن مفهوم الحكومة الإسرائيلية الحالية للمفاوضات هو أنها تستطيع أن تفعل ما تشاء على الأرض وأنه يمكننا الحديث بما نشاء على طاولة المفاوضات، وهذا ما لا يمكننا القبول به.

”ولكننا ورغم كل ذلك نؤكد لكم مجدداً كما أكدنا دوماً، التزامنا الكامل بالسلام العادل كخيار استراتيجي، وبأننا لم نكن يوماً عقبه أمام السلام المنشود القائم على أساس قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة ومبدأ الأرض مقابل السلام ووفقاً لمبادرة السلام العربية التي تبنتها الدول العربية والإسلامية وقرها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، آمين أن يدرك الجميع ذلك وأن يدعموا هذا الموقف الفلسطيني المسؤول من أجل إحلال السلام في المنطقة والعمل سوياً لدفع إسرائيل في نفس الاتجاه، لأن ممارساتها اليومية على الأرض تؤكد أنها لا تريد أية خطوة باتجاه التسوية الشاملة وهي تقوم باستكمال مخططاتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية في انتهاك خطير للقانون

المتحدة وأمينها العام، ورئاسة وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على جهودهم المتواصلة في التعريف والدفاع عن حقوق شعبنا التي كرستها العشرات بل مئات من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن منذ أن صدر قرار تقسيم فلسطين ١٨١ (د-٢) (١٩٤٧)، وحتى الدورة الحالية للجمعية العامة.

”إن القضية الفلسطينية وحدها ومن دون القضايا والمشاكل الدولية، لم تحظ بتنفيذ القرارات الخاصة بها، مما كرس القناعة بأن هناك مكيالين لقرارات الأمم المتحدة حيث لم ينفذ كل ما له علاقة بإسرائيل التي تتصرف وكأنها فوق القانون الدولي.

”لقد مر واحد وستون عاماً منذ النكبة التي حلت بشعبنا الذي يعيش حتى اليوم، إما لاحقاً في وطنه وفي دول الجوار وشقياً أنحاء العالم، أو يعاني من احتلال استيطاني متواصل لأرضه التي احتلت عام ١٩٦٧، حيث لم تثمر كل المفاوضات التي خضناها مع الجانب الإسرائيلي منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ عن النتائج التي كان يتوخاها المجتمع الدولي، بإهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وظلت المفاوضات تجري خلال هذه السنوات دون أن يتوقف الاستيطان أو الاعتقالات أو الاعتداءات التي كان آخرها ما جرى ضد قطاع غزة وارتكبت خلالها جرائم حرب ضد شعبنا الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وبنائه التحتية وثقها تقرير القاضي غولدستون.

وأود كذلك أن أؤكد للرئيس عباس، ومن خلاله، لجميع أبناء الشعب الفلسطيني تصميم اللجنة الحازم على مواصلة جهودها، وفقا للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

سأعلق الجلسة الآن لوضع دقائق للسماح لبعض ضيوف الشرف لدينا بمغادرة القاعة. وباسم اللجنة، أود مرة أخرى أن أشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام ورئيس مجلس الأمن والمراقب الدائم لفلسطين على تشریفهم لهذا الحدث التذكاري بحضورهم وعلى الرسائل الهامة التي نقلوها إلينا.

علقت الجلسة الساعة ١١/٤٠ واستؤنفت الساعة ١١/٤٥.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أود الآن أن أعطي الكلمة للأستاذ وليد الخالدي، المؤرخ الفلسطيني الذائع الصيت وأمين سر مؤسسة الدراسات الفلسطينية في واشنطن العاصمة، والذي سيقدم العرض الرئيسي بشأن مسألة القدس.

درس الأستاذ وليد الخالدي، المولود في القدس في فلسطين، في جامعة لندن وجامعة أكسفورد. وكان أول منصب له في مجال التدريس في جامعة أكسفورد. وقد استقال من الجامعة طواعية في عام ١٩٥٦ احتجاجا على الغزو البريطاني لمصر أثناء أزمة السويس. وبين عامي ١٩٥٧ و ١٩٧٦، عمل أستاذا للعلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في بيروت. وبين عامي ١٩٧٦ و ١٩٩٦، عمل في جامعة هارفارد حيث أجرى أبحاثا في مركز هارفارد للشؤون الدولية وكان أستاذا زائرا للعلوم السياسية وزميل أبحاث أقدام في مركز دراسات الشرق الأوسط.

الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، وتدير ظهرها للعودة إلى المفاوضات من أجل التوصل لحل شامل وعادل كفيل بإنهاء الصراع وتوفير الأمن والاستقرار والسلام لجميع شعوب المنطقة.

”لقد آن الأوان، بعد كل هذه السنوات من المفاوضات التي لم تؤد إلى نتائج، أن يضطلع المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بمسؤولياته ويتخذ الإجراءات الفورية والحازمة التي تعكس مواقف مختلف دول العالم التي طالبت مرارا وتكرارا بحل الدولتين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي وقع عام ١٩٦٧، من أجل وضع حد لهذا الصراع، وإعطاء المصادقية لميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها.

”نجدد لكم جميعا باسم شعبنا الفلسطيني وقيادته وباسمي شخصيا شكرنا على دعمكم وتقديرنا لتضامنكم، ولكل الأصدقاء والأحرار ومحبي السلام في العالم الذين يقفون إلى جانب شعبنا في مسيرته من أجل تحقيق السلام العادل مؤمنين بأن ذلك السلام العادل لا بد وأن يحل في منطقتنا، وبأن الحق لا بد وأن ينتصر“.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر المراقب الدائم لفلسطين على قراءة هذه الرسالة الهامة من الرئيس محمود عباس. وأطلب منه نقل تحياتنا واحترامنا إلى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية وكذلك خالص شكرنا على هذه الرسالة ذات الأهمية السياسية البالغة.

وأود أن أنقل لرئيس السلطة الفلسطينية، نيابة عنا جميعا، مشاعر تضامننا مع الشعب الفلسطيني ودعمنا الثابت له في تطلعاته ومسعاها من أجل مستقبل مزدهر في دولته الآمنة والقابلة للبقاء والمعترف بها دوليا.

**السيد الخالدي** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، السفير بادجي، على العبارات الرقيقة والكريمة جدا التي قدمتموني بها.

كانت السيطرة على القدس مصدرا للصراع بين الغرب والإسلام منذ سنة ٦٣٨ ميلادية، عندما استولى العرب المسلمون على القدس من المسيحيين البيزنطيين. وباستثناء فترة الحملات الصليبية التي استمرت ١٠٠ عام في القرن الثاني عشر، وحتى استيلاء بريطانيا على المدينة من العثمانيين في عام ١٩١٧، ظلت القدس تحت الحكم السيادي للمسلمين لنحو ١٢٠٠ سنة. وتلك مدة تزيد على المدة التي خضعت خلالها بريطانيا للحكم النورماندي وتتجاوز ضعف المدة التي مرت على اكتشاف كولومبوس لأمريكا. وهي فترة أطول من تلك التي خضعت خلالها القدس للحكم السيادي اليهودي في زمن العهد القديم.

تاريخيا، لم يكن هناك مطلقا صراع بين الإسلام واليهودية على القدس. بل على العكس، فقد عاد اليهود، تحت حماية الإسلام، إلى القدس بعد أن كانوا قد طردوا منها، أولا على يد المسيحيين البيزنطيين ولاحقا على يد الصليبيين اللاتينيين. وكان المسيحيون البيزنطيون قد حولوا الهيكل اليهودي الذي يرجع إلى عصر الملك هيودوس إلى مستودع للقمامة.

ونشب صراع بين اليهودية والإسلام حول القدس بظهور الصهيونية السياسية التي كانت حركة قومية يهودية روسية في الأساس، سعت قرب نهاية القرن التاسع عشر، قبل زمن طويل من محرقة اليهود، إلى إقامة دولة يهودية، من خلال الهجرة الجماعية والاستعمار، في بلد، هو فلسطين، كان ٩٥ في المائة من سكانه آنذاك من العرب المسلمين والمسيحيين.

وهو مؤسس وعضو في مؤسسة الدراسات الفلسطينية وعضو في الجمعية العلمية الملكية في عمان ومؤسسة التعاون الفلسطينية، وكذلك جمعية أصدقاء المكتبة الخالدية في القدس.

ويشغل منذ عام ١٩٦٣ منصب أمين سر مؤسسة الدراسات الفلسطينية. وكان مستشارا للبعثة العراقية لدى الأمم المتحدة في عام ١٩٦٧، وعضوا في وفد مؤتمر القمة العربي إلى الحكومة البريطانية في عام ١٩٨٣، ومستشارا خاصا للأمين العام لجامعة الدول العربية في عام ١٩٨٤، وكبير مستشاري الوفد الأردني - الفلسطيني في محادثات السلام التي جرت في مدريد وواشنطن في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢.

وللأستاذ الخالدي مؤلفات وكتابات كثيرة وقدم العديد من العروض باللغتين الإنكليزية والعربية بشأن قضية فلسطين والسياسة المتعلقة بالشرق الأوسط. ومن بين كتبه، نذكر "من المآز إلى الاستيلاء: قراءات في الصهيونية ومشكلة فلسطين حتى عام ١٩٤٨" الصادر في عام ١٩٧١، و "قبل الشتات: التاريخ المصور للشعب الفلسطيني ١٨٧٦-١٩٤٨"، الصادر في عام ١٩٨٤، و "كل ما تبقى: القرى الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل وأفرغتها من سكانها في عام ١٩٤٨" الصادر في عام ١٩٩٢. وهو ينشر مقالات في صحيفة "نيويورك تايمز" ومجلة "فورين أفيرز" وصحيفة الحياة.

والأستاذ الخالدي عضو في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. وقد حصل على الجنسية الأمريكية في عام ١٩٩١. وهو يعيش في كامبريدج، ماساتشوستس.

ومن دواعي سروري البالغ أن أعطي الكلمة للأستاذ الخالدي.

والكتب السماوية. ومن أبرز تلك الكتب السماوية التوراة والإنجيل.

ويشير القرآن إلى ١٨ من الآباء والملوك العبريين بالتبجيل. ويمنح الإسلام داوود وسليمان مرتبة أعلى من تلك التي تمنحها لهما اليهودية. فهما وفقا لليهودية، ملكان آثمآن؛ ووفقا للإسلام، نبيان معصومان من الخطأ. ووفقا للقرآن، فإن إبراهيم مسلم وهو الذي بنى الكعبة، أقدس المقدسات الإسلامية في مكة.

ووفقا للعقيدة الإسلامية، فإن الله رفع المسيح إلى السماء قبل الصلب مباشرة بسبب حبه له. ومن ثم فإنه وفقا للإسلام، فإن المسيح حي اليوم في السماء وسيعود إلى الأرض إيدانا ببدء العصر الألفي السعيد. وبحسب الإسلام، فإن مريم، وهي عذراء، أنجبت المسيح بأمر خلق إلهي مباشر. ووفقا للقرآن، فقد تكلم المسيح في المهد وكان يُبرئ المرضى ويُحيي الموتى - وهي معجزات لا ينسبها القرآن إلى محمد. وتُذكر مريم بكل احترام في القرآن أكثر مما تُذكر في العهد الجديد.

ولا تنظر اليهودية أو المسيحية إلى الإسلام بنفس الطريقة. فاليهودية لا تشترك مع الإسلام في تبجيله ليسوع ومريم. وقد يريد المرء أن يسأل زملاءه من الباحثين عن نظرة اليهودية إلى يسوع ومريم وما هو المكان الذي تعتبر أن يسوع موجود فيه اليوم. والواقع أن الإسلام من بين الأديان الثلاثة، الأكثر تسامحا في موقفه إزاء الدينين الآخرين.

وفي ضوء نظرة الإسلام إلى صلة القرى التي تربطه باليهودية والمسيحية، فإن الكثير من المقدسات في اليهودية والمسيحية مقدسة في الإسلام أيضا، ويتركز جانب كبير منها في القدس. وبالتالي، فإن القدس مقدسة ثلاث مرات في الإسلام بالنظر إلى أبعادها اليهودية والمسيحية والإسلامية.

وبفضل مساعدة بريطانية كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى، ومساعدة أمريكية مستمرة وأوسع نطاقا منذ الحرب العالمية الثانية، أصبحت إسرائيل ما هي عليه اليوم. وبسبب هذه الرعاية الغربية، فإن حملة إسرائيل الرامية إلى الانفراد بالسيطرة والتمتع بمركز متميز للغاية في كل من القدس الغربية والقدس الشرقية وتصميمها منذ انتصارها العسكري الساحق في عام ١٩٦٧ على تحويل شطري المدينة إلى ما تسميه عاصمتها اليهودية: الموحدة والأبدية والتي أعيد توحيدها، هي في نظر المسلمين آخر مرحلة في صراع تاريخي وحملة صليبية غربية معاصرة بالوكالة.

ومما غذى هذه الأفكار تجدد المشاعر الدينية المتعصبة في أوساط اليهود والمسيحيين الإنجليين التي أثارها استيلاء إسرائيل على المقدسات الإسلامية في القدس الشرقية في عام ١٩٦٧. وللمرة الأولى منذ تدمير الإمبراطور الروماني هارديان لهيكل هيرودوس في سنة ١٣٧ ميلادية، تحول الجنود الإسرائيليون بخيلاء في ما اعتقدوا أنه جبل الهيكل. ونشط ذلك عقيدة الخلاص المترسخة في الصهيونية وراء واجهة اشتراكية علمانية، مما بعث آمال المسيحيين المؤمنين بالعصر الألفي السعيد حين أكد أسوأ مخاوف المسلمين. تقترب الساعة من منتصف الليل في القدس. ويعتقد البعض أن الوقت متأخر. وما ينبغي أن يكون جليا هو الطابع الملح والمتقلب بشدة للحالة في تلك المدينة الساحرة.

وثمة فكرة سائدة في الغرب - تشكل جوهر نظرية الصدام بين الحضارات - مفادها أن الإسلام يقع خارج دائرة التقاليد اليهودية - المسيحية. وهذا هراء، لأن الركيزة الرئيسية للإسلام هي أنه جزء لا يتجزأ من موروث الكتب المقدسة اليهودية - المسيحية، بل أنه جاء مُتوجا لها. ومن بين العناصر المحورية في مفهوم الإسلام عن مقاصد الرب أنه يتجلى للبشر منذ بدء الخلق من خلال تعاقب الأنبياء

في فلسطين وسوريا ومصر لتلك الأوقاف. وكان المناخون من الخلفاء والسلاطين والقادة العسكريين والعلماء والتجار والسيدات ذوات المقام الرفيع.

وفي عام ١٩٤٧، قررت الجمعية العامة تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية، مع منح وضع خاص منفصل للقدس تحت وصاية الأمم المتحدة. ورفض العرب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧. لماذا؟ لأنه مزق أوصال فلسطين ومنح الأقلية اليهودية التي تشكل ٣٠ في المائة من السكان ٥٧ في المائة من البلد في حين كانت تلك الأقلية تملك أقل من ٧ في المائة من الأرض.

وقبلت القيادة الصهيونية التقسيم، لكن ذلك القبول كان شفهيًا فحسب. وفي غضون ذلك، أعدت تلك القيادة خطة رئيسية، عرفت باسم الخطة داليت، للاستيلاء على البلد عسكريًا، بما في ذلك القدس بوضعها الخاص. ولأن سيطرة إسرائيل على القدس الغربية مبنية على الغزو العسكري لعام ١٩٤٧-١٩٤٨، في تحد لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، لم يعترف المجتمع الدولي رسميًا بالسيادة الإسرائيلية في القدس حتى يومنا هذا.

وخلال أقل من أسبوع من غزو القدس الشرقية في عام ١٩٦٧، كان حي المغاربة الملاصق لحائط المبكى قد اختفى، هو ومسجد أبو مدين. وكان الحي قد كُرس كوقف إسلامي بأمر الملك الأفضل، ابن صلاح الدين، لمصلحة الحجيج من شمال أفريقيا. ويعرف حائط المبكى في الإسلام باسم حائط البراق، نسبة إلى الدابة العجيبة التي امتطها محمد إلى هناك في ليلة الإسراء.

وفي غارة قبل الفجر، حاصرت الجرافات الإسرائيلية الحي وأعطت سكانه مهلة ثلاث ساعات لإخلاء منازلهم. وهكذا شيدت الساحة المقابلة لحائط البراق.

وبالنسبة للمسلمين، فإن القدس هي أولى القبلتين قبل أن تصبح مكة قبله لهم. وتكرست قدسية المدينة أكثر في آية قرآنية تصف معجزة الإسراء بالنبى من مكة إلى القدس. ووفقا لما هو متعارف عليه، فإن محمد عرج من القدس إلى السماء حتى كان قاب قوسين أو أدنى من سدرة المنتهى. ويُعرف هذا الارتقاء إلى السماء باسم المعراج.

وأصبح الإسراء بالنبى إلى القدس ومعراجه منها مصدر إلهام لمجموعة كبيرة من الكتابات الفقهية عن الحياة بعد الموت. وتلك الكتابات ما زالت متداولة حتى الآن بلغات أكثر من بليون مسلم: العربية والتركية والفارسية والأردية والهندية ولغة الملايية ولغة الجاوية. وثمة صلة خاصة جدا بين القدس وأحد أركان الإسلام الخمسة، ألا وهو الصلاة. ووفقا لما هو متعارف عليه، فإن الصلوات اليومية الخمس فرضت أثناء معراج النبي، وذلك بعد حوارات في السماء بينه وبين موسى.

وإحياء لذكرى الإسراء والمعراج، شرّف خلفاء الدولة الأموية، التي كان مركزها في دمشق، القدس قرب نهاية القرن السابع بتحتفتين معماريتين: مسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى، اللذين يشكلان الحرم الشريف، بكل ما يحيط بهما من باحات وأسوار. وقبة الصخرة هي أقدم مبنى إسلامي ما زال قائما، في حين تمثل النقوش الموجودة داخله أقدم نقوش قرآنية.

وعلى مر القرون، أضفت الأسر الحاكمة التي أعقبت الأمويين والتي كانت تحكم من بغداد والقاهرة والقسطنطينية جمالا على القدس ببناء مساجد ومعاهد دينية وزوايا للصوفيين ودور أيتام وأسواق ومستشفيات ومآوي للعجزة ونافورات وحمامات وفنادق ومطاعم خيرية وأماكن للوضوء والاعتسال ومرابد وأضرحة. وكانت صيانة تلك المباني تتم من خلال نظام الأوقاف. وخصّصت عائدات قرى بأسرها

الوراثة الإسرائيلية اكتشفوا عقارا غير عادي. وفي هذه الأثناء، حتى ونحن مجتمعون هذا الصباح يشق الجدار الفاصل طريقه متلويًا داخل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وحولها وفيما بينها فاصلا بلا رحمة آلاف السكان الفلسطينيين عن منازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم وأقاربهم وملاعبهم وحدائقهم ومراكز تسوقهم ومكاتبهم.

ومن الجلي أن الهدف هنا هو قلب فلسطين وعاصمتها الفلسطينية في المستقبل، القدس الشرقية. إن الاستعمار الإسرائيلي داخل القدس الشرقية وحولها يهدف إلى إقامة سيطرة جغرافية استراتيجية، وهيمنة ديمغرافية، وترهيب نفسي، وتأكيد عقائدي، وإنجاز ديني، وتوسع إقليمي. ويهدف، في المقام الأول، إلى إفشال حل تتوافر له مقومات البقاء على أساس وجود دولتين وإعاقبة أي مولود فلسطيني جديد.

وفي هذه الأثناء، لا يحلم الأصوليون اليهود، يجرضهم أساسا الإنجلييون الأمريكيون، بإعادة بناء المعبد اليهودي التوراتي محل الحرم الشريف، بل ويتآمرون لعمل ذلك. تكشف السلطات الإسرائيلية عن مؤامرة تلو الأخرى لنسف مسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى.

وتسببت أبشع تلك المؤامرات في انهيار سقف المسجد الأقصى في عام ١٩٦٩ نتيجة إشعال حريق. وأدى هذا العمل الفظيع إلى إنشاء مؤتمر القمة الإسلامي، الذي يضم اليوم ٥٧ بلدا، يشرفنا ممثلو كثير منها بحضورهم اليوم في هذه القاعة. إن ٢٠ في المائة على الأقل من سكان إسرائيل اليهود يؤيدون تدمير المقدسات الإسلامية وإعادة بناء المعبد اليهودي مكانها.

ومما يحسب للأمم المتحدة واجتمع الدولي عموما، أنهما لم يصدقا مطلقا مناورة إسرائيل للتوحيد وإعادة التوحيد. ويدعو سيل متواصل من قرارات الأمم المتحدة

إن النظام الذي يحكم الأماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين واليهود في القدس معروف تقليديا باسم الوضع القائم. وكان هذا تراكما لممارسات وامتيازات وقيود تم التوصل إليها بتوافق الآراء على مر الزمن. إن عملا انفراديا تدعّمه القوة العسكرية لتغيير الوضع الديني القائم في القدس لا يفتقر فحسب إلى الحساسية والحصافة بل ينذر بكارثة.

وقبل نهاية عام ١٩٦٧، جرى توسيع حدود بلدية القدس الشرقية من جانب واحد من ٦ كيلومترات مربعة إلى ٧٣ كيلومترا مربعا من أراضي الضفة الغربية المحتلة. وكان هذا الضم انتهاكا متعمدا ومحسوبا لاتفاقية جنيف. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٦٧، قرأ ضابط بالجيش على عمدة القدس الشرقية المنتخب وأعضاء مجلسه أمرا بالفصل باللغة العبرية. ومنذ ذلك الحين، يتعرض سكان القدس الشرقية، باسم توحيد وإعادة توحيد القدس اليهودية، إلى قائمة من الحصار والمضايقات والتخويف والعزل والتمييز والتشريد والتسلل والتجزئة ونزع الملكية والهدم والإخلاء من العرب والتهويد، وضعت لتحطيم روحهم المعنوية وقهرهم، وربما دفعهم إلى المغادرة، بما يحقق الحلم الصهيوني المنشود من أمد طويل المتمثل في قدس خالية من العرب.

كل هذا وثقته بدقة على نحو يستحق الشناء لجنبتكم المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بقيادة السفير بادجي، والاتحاد الأوروبي.

وامتدت القدس الشرقية المضمومة إلى القدس الكبرى المضمومة، التي امتدت إلى مدينة القدس الكبرى التي تضم الآن أكثر من ٦٣٤ كيلومترا مربعا، أو أكثر من ١٠ في المائة من الضفة الغربية. وفي عام ١٩٦٧، لم يكن من بين سكان القدس الشرقية أي يهودي. واليوم، يعيش ٣٠٠ ألف يهودي على تراب الضفة الغربية في مدينة القدس الكبرى. وإذا كان هذا نموا طبيعيا، فإن أحصائي علم

الأمريكي بالتفوق العسكري لإسرائيل على أي مجموعة من دول الجوار. لقد تلقت إسرائيل ضخا هائلا من التعزيزات البشرية عن طريق المجررة الجماعية التي رعتها الولايات المتحدة مؤخرا لمليون يهودي سوفيتي سابق. وبفضل هذا الضخ، تستطيع إسرائيل إرسال المستعمرين بالآلاف إلى القدس الشرقية والضفة الغربية والجولان.

وتستمد إسرائيل الحيوية من الدعم اللامحدود للإنجلييين الأمريكيين اليمينيين. ويغذي ثقها في الذات التفاف كونغرس الولايات المتحدة التلقائي على أي مبادرة غير مرغوب فيها لإدارة الولايات المتحدة وعن طريق استخدام هذه الإدارة التلقائي لحق النقض ضد أي قرار غير مرغوب فيه لمجلس الأمن.

والطائفة اليهودية الأمريكية، رغم أنها ليست متفقة بشكل عام بشأن عملية السلام، فإنها متشددة بالإجماع تقريبا في ما يتعلق بالقدس. وداخل إسرائيل، ينخرط الزعماء الرئيسيون في مزايدات مستمرة مع بعضهم البعض. وغالبا ما تكون ساحة هذه المزايدات هي الحرم الشريف.

لقد كان الإذن الكارثي لبيبي بإجراء أعمال الحفر لأسفل الحائط الغربي للحرم الشريف في عام ١٩٩٦ عملية مزايدة على بيريز وباراك في اليسار وشارون في اليمين. وكان غزو شارون الكارثي للحرم الشريف في عام ٢٠٠٠، الذي أشعل الانتفاضة الثانية، عملية مزايدة على باراك في اليسار وبيبي في اليمين.

إن عدم الاتساق في توازن القوى العام بين إسرائيل والعالم العربي تفاقمه الفوضى فيما بين الفصائل الفلسطينية وعدم وجود مركز ثقل عربي. وأثارت الإدارة الأمريكية الجديدة توقعات كبيرة في العالمين العربي والإسلامي. إن الرؤساء الذين يكون اسمهم الأوسط حسين نادرا ما يظهرون في الساحة الأمريكية. لكن التحول السريع للوزيرة كلينتون

إسرائيل إلى التوقف والامتناع والامتناع للقانون الدولي واتفاقية جنيف ورغبات المجتمع الدولي والإذعان لها. ونحن نشيد بالجهود الدؤوبة للدول الأعضاء في هذا الصدد. لكن إسرائيل لا تبالي. لماذا؟ لأن البلد الوحيد الذي تعبأ له إسرائيل هو الولايات المتحدة.

وفي رأيي كمراقب على مر العقود، تبرز ثلاث ظواهر مثيرة للقلق العميق في صنع القرار الأمريكي بشأن الشرق الأوسط. أولا، زيادة الدور المؤثر للكونغرس في الصياغة الفعلية لسياسة الشرق الأوسط واستمرار القبول الضمني للسلطة التنفيذية لهذه العملية. إن الهيئات التشريعية متوافقة جدا مع أولويات ضيقة لتنفيذ السياسات الخارجية للقوى العالمية. ثانيا، التراجع المستمر للإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة عن مواقف مبدئية سابقة بشأن القدس وانطباق القانون الدولي واتفاقية جنيف على إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال في الضفة الغربية والجولان. ثالثا، الفصل المستمر بين التطورات في الميدان في الشرق الأوسط وتشخيص السبب والأثر من جانب نخبة السياسة الخارجية الأمريكية، سواء من في السلطة أو خارجها.

وربما كانت أشنع مبادرة لكونغرس الولايات المتحدة بشأن القدس تأييده في عام ١٩٩٥ نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى عاصمة إسرائيل اليهودية الحصرية الموحدة والمعاد توحيدها. وبات هذا التأييد قانونا عاما بالفعل في الولايات المتحدة، بسبب عدم استخدام الرئيس السابق كلينتون لحق النقض ضده.

إن الصهيونية المتباهية بالانتصار في صعود متزايد في إسرائيل والشتات اليهودي منذ الانتصارين العسكريين الساحقين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧. وتستند نزعة التباهي بالانتصار تلك إلى الهيمنة النووية الإسرائيلية والضمان

هل يمكن تصور حل مشرف وسلمي لمسألة القدس؟ نعم. يجب أن يرتكز هذا الحل على أربع دعائم: أولاً، تفكيك المفاهيم الإسرائيلية والأمريكية لتوحيد وإعادة توحيد القدس اليهودية وإزالة الغموض عنها؛ ثانياً، عدم احتكار السيادة على شطري المدينة سواء من جانب الفلسطينيين أو الإسرائيليين؛ ثالثاً، عدم إضفاء طابع ارسطراطي على الحقوق الدينية يعطي مركزاً بارزاً لأي من الديانات الإبراهيمية الثلاث؛ ورابعاً، الاعتراف بالمساواة بين الأبعاد الدينية وغير الدينية للقدس سواء بالنسبة للإسرائيليين، من ناحية، وللفلسطينيين والعرب والمسلمين، من ناحية أخرى.

وهذا المفهوم للقدس يستند إلى الإدماج وليس الاستبعاد؛ إلى التقاسم وليس الاحتكار، والتكافؤ وليس الهيمنة؛ والتوازن وليس اغتصاب الحقوق؛ والإدارة المنفصلة لكنها مشتركة في نفس الوقت. إن الوحدة القائمة حالياً في القدس هي وحدة اتحادية. وإذا كان التقسيم ينطبق على البلد بأسره، فمن باب أولى أن ينطبق على كبرى مدنه. إن مفهوم إسرائيل وكونغرس الولايات المتحدة للقدس وصفة مضمونة لاستمرار الصراع إلى أجل غير مسمى ليس في فلسطين فحسب ولكن أبعد منها.

إن مفهومنا للقدس قد يصبح نموذجاً لمصالحة تاريخية بين إسرائيل ورعاها الغربيين، من ناحية، والعالم الإسلامي، من ناحية أخرى.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر الأستاذ الخالدي على عرضه الشامل والواقعي والآسر والحماسي، والمؤثر جداً أحياناً، كرجل علم حقيقي وأكاديمي بحق. وقد اتسم بقدر كبير من الموضوعية. وعلى أي حال، أود أن أشكره على كل ما قاله عن القدس، مسقط رأسه. وقد أعلنت القدس أيضاً عاصمة الثقافة العربية في عام ٢٠٠٩.

من الرفض القاطع للمستوطنات والنمو الطبيعي إلى تحمسها في تصوير يوقف بيبي الذي يستثني القدس الشرقية، بأنه غير مسبوق، ليس مهزلة فحسب بل نذير شؤم بالمستقبل.

وفي ما يتعلق بإسرائيل، فإن الولايات المتحدة ليست قاضياً أو حكماً. وليست وسيطاً أو مراقباً سلبياً. إن المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية والضفة الغربية والجولان تمول عن طريق رأس مال أمريكي غير مراجع وتبرعات خاصة معفاة من الضرائب. وتدفع عنها أسلحة توردها الولايات المتحدة، وتدعمها وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، وتحميها دبلوماسية الولايات المتحدة وغالباً ما يجرسها مستعمرون مسلحون ولدوا في الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة جزء رئيسي من المشكلة وطرف فاعل في الحل.

إن الوقت سلعة حاسمة هنا. والاستغلال الإسرائيلي للوقت مدهش، كما يمكن أن يؤكد كل من يزور الأراضي المحتلة. إن بيبي يعرف أمريكا كما يعرف وجهه. إن وقفاً لمدة عشرة أشهر سينتقل به إلى أعتاب الانتخابات الأمريكية القادمة. وميتشل دبلوماسي رائع، لكن المشكلة الأيرلندية ليست مماثلة. إنها ليست مماثلة. لماذا؟ لأن أياً من الجانبين في أيرلندا لا يستغل وقت التفاوض لإحداث تغيير جذري في الطابع الديمغرافي والمادي للجانب الآخر.

إن التدخل الرئاسي القوي والمستدام وبإرادة قوية في عملية السلام ليس من قبيل الإحسان للفلسطينيين. إنه في المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة وإسهاماً كبيراً في الوفاق العالمي. ومن الجلي أن الشاغل الحالي للمكتب البيضاوي لا يفتقر إلى النوايا الحسنة، لكن هل لديه الوقت وسط أولوياته الجسام الأخرى، وهل لديه حقاً نفوذ على كونغرس ملكي أكثر من الملك؟

الانشغال الرئيسية في السياسة الدولية المعاصرة. غير أن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لا يزال أبعد ما يكون عن التحقيق ومن دواعي خيبة أملنا الشديدة.

يأتي اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام في وقت حاسم، تبدو فيه الآمال في إحلال سلام قابل للتطبيق في الشرق الأوسط والتوصل إلى حل دائم لقضية فلسطين قائمة إلى حد ما. إن الضرر الشديد الذي لحق بحياة وممتلكات المدنيين أثناء حرب غزة في وقت سابق هذا العام هز الثقة بين طرفي الصراع، وأعاق بدء أي مفاوضات مجدية في المستقبل القريب.

إن الحالة الإنسانية المتدهورة في الأراضي المحتلة واستمرار الحصار الإسرائيلي لم يؤدي سوى إلى زيادة بؤس السكان المدنيين وتعطيل الزخم الذي تحقق أثناء مبادرات السلام الأخيرة. لكن مع استمرار الجهود على مختلف المستويات لإحياء الحوار بين طرفي الصراع، يتولد الأمل ويمكن تمهيد الساحة للسلام مرة أخرى. وينبغي أن نتصافر حقاً تأييداً لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش مع دولة إسرائيل في سلام وأمن.

وخلال هذا العام فقط، قدمت عدة أجهزة مكلفة من قبل الأمم المتحدة تقارير عقب التحقيقات في جوانب مختلفة من جوانب الحالة في الأراضي المحتلة، بما فيها التقرير الحادي والأربعين للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/64/517)، الذي قدمته إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار قبل أسبوعين. ويؤيد كل من هذه التقارير استنتاجات الأخرى بشأن الحالة الإنسانية المزرية في الأراضي

تؤيد اللجنة دون تحفظ تحليل السيد الخالدي بأن حلا عادلا لمسألة القدس أساسي للتوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأود أن أشير إلى أن اللجنة أدانت مرارا أعمال الحكومة الإسرائيلية في القدس الشرقية، خاصة تشييدها للمستوطنات وهدمها للمنازل وطردها للسكان الفلسطينيين. كما تشاطره اللجنة قلقه البالغ إزاء التطورات الأخيرة في المدينة، وتشجع الجمعية العامة على اعتماد قرار يعيد تأكيد، من جملة أمور، أن الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة لاغية وباطلة، وأن حلا عادلا للمسألة يجب أن يتضمن أحكاما مضمونة دوليا تكفل إمكانية وصول الناس من جميع الأديان والجنسيات إلى الأماكن المقدسة بصورة دائمة وبحرية ودون عائق. وأشكر السيد الخالدي مرة أخرى على عرضه، الذي سيصبح جزءا من تاريخ هذه اللجنة وهذا البيت.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باليша كوهونا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

**السيد كوهونا (سري لانكا)** رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تكلم بالإنكليزية): إن بناء السلام وكفالة الأمن أمران أساسيان للدبلوماسية الدولية وكانا، على مر العقود الستة الماضية، الشغل الشاغل في مناقشات الأمم المتحدة.

وفي حين تفادى العالم صراعا عالميا، لا تزال نزاعات وصراعات كثيرة لم تُحل تحيط بنا، وتتحدى قيم وتطلعات البشرية. إن قضية فلسطين التي هي، في رأينا، أساس عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، كانت بلا شك أحد مصادر

الدولي واتفاقية جنيف الرابعة والقانون الإنساني الدولي، في معاناة لا داعي لها للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

ولن تتوفر لأي حل من أجل السلام مقومات البقاء ولن يكون استمراره مؤكداً إلا إذا اندرج في إطار عملية تسعى إلى إزالة الظلم وتوفير الحماية والحقوق على قدم المساواة لكل الناس. وبهذه المناسبة العظيمة، على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه، في إطار ولايات وقدرات حكوماتنا ومنظمتنا، لكفالة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف باعتبار أفراد مواطنين لدولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير باليشا كوهونا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، على بيانه المهم.

يسعدني أن أعطي الكلمة الآن للسيد ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة، الذي سيقراً رسالة من رئيس جمهورية مصر العربية، فخامة السيد حسني مبارك، بصفته الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز.

**السيد عبد العزيز** (مصر): يشرفني أن أتلو عليكم وعلى أعضاء اللجنة الموقرين والحضور الكريم في هذا الاحتفال الهام نص الرسالة الموجهة إليكم من فخامة السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية.

”يطيب لي بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أن أبعث إليكم بهذه الرسالة باسم شعب وحكومة جمهورية مصر العربية، مجدداً مساندتنا الكاملة للشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه المشروع لاستعادة وممارسة حقوقه غير القابلة

المختلفة. وأكدت المناقشات المكثفة التي عقدت في مختلف منتديات الأمم المتحدة عقب تقديم هذه التقارير بشكل لا لبس فيه ضرورة التوصل لتسوية سريعة للقضية الفلسطينية.

وكانت اللجنة الخاصة قلقة بصفة خاصة، ضمن أمور أخرى، إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأفادت التقارير أن عملية الرصاص المسكوب الإسرائيلية أدت إلى مقتل أكثر من ٢٠٠ ١ مدني فلسطيني في غزة، كثير منهم نساء وأطفال. وتعوق العقوبات والحصار الذي تفرضه إسرائيل إعادة بناء سبل عيش الفلسطينيين التي ضاعت. ولا تزال آفاق التنمية الاقتصادية والتجارة قائمة، مما يؤدي إلى إدامة التبعية التي يعاني منها المجتمع المحلي. ولذلك فإن استمرار الاعتماد على المساعدات الإنسانية حتمي.

وأسهمت القيود الصارمة المفروضة على تدفق المساعدات الإنسانية والإمدادات اليومية الأخرى إلى قطاع غزة في تفاقم الفقر وزيادة سوء أحوال المعيشة للسكان الفلسطينيين. إن حقهم في حياة لائقة والاستمتاع الكامل بالحقوق الأساسية الأخرى مثل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمأوى معرضة للخطر.

ولاحظت اللجنة الخاصة أن حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية والقدس الشرقية لا تزال متردية. لقد أعاقت حواجز الطريق ونقاط التفتيش الكثيرة وأنظمة التصاريح، إلى درجة كبيرة، حرية حركة الناس العاديين. وتشكل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة وعنف المستوطنين وتشبيد الجدار الفاصل، في تعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية، تهديد خطيراً لبقاء دولة فلسطينية في المستقبل.

إن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية تتجاوز غالباً المخاوف الأمنية المشروعة. لقد تسبب الفرض التعسفي للإجراءات الإدارية والقانونية والقضائية، في تحد للقانون

واستهدافها المستمر للمدنيين الفلسطينيين، والتصدي لجميع محاولاتها لتغيير المعالم الجغرافية والسكانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تكثيفها لأنشطة الاستيطان ومصادرة الأراضي ومحاوله تغيير معالم القدس الشرقية والاعتداء على حرمة الأماكن الإسلامية المقدسة ومرتابيها، خاصة المسجد الأقصى الشريف، ومواصلة بناء الجدار العازل، وغير ذلك من الأنشطة والممارسات التي تتناقض مع قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والتي تشكل انتهاكات غير مقبولة لحقوق الإنسان.

”ولقد سعدنا في هذا الإطار باستضافة القاهرة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩ للاجتماع الخاص الذي عقده اللجنة لتقديم المساندة للشعب الفلسطيني تحت عنوان ”الاستجابة الدولية للاحتياجات الإنسانية والاقتصادية لقطاع غزة“، دعما لجهود المجتمع الدولي وللدور الهام الذي تضطلع به لجننتكم الموقرة.

”وإنني أعيد اليوم تأكيد التزام مصر الثابت بمواصلة العمل لتحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني، والتوصل إلى سلام شامل ودائم في الشرق الوسط على أساس قواعد الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، مجددا مساندتنا الدائمة لأنشطة اللجنة الخاصة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في هذا الصدد، ولجهودكم وأعضاء اللجنة من أجل حشد الدعم الدولي لاستعادة هذه الحقوق ولإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية“.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد ماجد عبد العزيز على الرسالة الهامة الموجهة من فخامة

للتصرف كافة، وفي مقدمتها حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى حل الدولتين، وعلى أساس جميع المرجعيات ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية.

”وحتى يتحقق هدف إقامة دولة فلسطين المستقلة، فإننا نقدر كثيرا جهود لجننتكم الموقرة وما تعبر عنه من التزام ثابت للمجتمع الدولي بدعم مساعي تحقيق هذا الهدف السامي، وبمساعدة الشعب الفلسطيني لاستعادة كامل حقوقه غير القابلة للتصرف، وصولا لحل عادل ودائم لقضية فلسطين كجزء لا يتجزأ من الحل الشامل للتراغ العربي الإسرائيلي وكأحد المتطلبات لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

”ويهمني أن أشدد في هذا الصدد على أن حل قضية فلسطين لا بد أن يتم من خلال تكثيف جهود الأطراف الدولية كافة لضمان استئناف العملية التفاوضية، وفقا لمرجعيات واضحة وفي إطار زمني محدد، والتوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن حول قضايا الحل النهائي، وعلى نحو يسمح بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ويفتح الباب أمام تحقيق سلام شامل في المنطقة من خلال انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧.

”إن مصر تجدد دعوتها للجننتكم الموقرة لمواصلة العمل من أجل إنهاء احتلال إسرائيل غير المشروع للأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف ممارساتها وانتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني، خاصة حصارها الجائر وغير القانوني لقطاع غزة

ويشرفني أن أتلو بيانا باسم وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، رئيس الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

”يسعدنا بمناسبة الاجتماع الخاص للجنتمكم الموقرة في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن نعبر عن تقديرنا البالغ لكم وللجنتمكم على الدور الذي تقومون به سنويا في تنظيم هذا اللقاء الدولي الهام لتذكير العالم بمأساة شعب يعاني منذ ٦١ عاما.

”كما نثمنّ عاليا جهودكم المخلصة للتضامن مع الشعب الفلسطيني، دعما لنضاله العادل من أجل نيل حقوقه الوطنية المشروعة والمسلوقة، بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس على ترابه الوطني، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”إننا في الوقت الذي نحيي فيه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نود أن نلفت الانتباه إلى ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي يوميا من ارتكاب شتى أنواع الممارسات الهمجية بحق هذا الشعب الأعزل، مثل استباحة أماكن العبادة، والإمعان في هدم البيوت ومصادرة الأراضي وتخريب المزروعات واعتقال الآلاف من المواطنين الأبرياء، خاصة من الشيوخ والنساء والأطفال.

”وفي ظل هذه الأوضاع المأساوية المتزايدة جراء الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية، فإنه من المؤسف أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد عجز عن اتخاذ قرارات حاسمة تضع حدا لتلك الممارسات الإسرائيلية، وخاصة وقف بناء

السيد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية والرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز. وأرجو من السفير عبد العزيز أن يتفضل بنقل خالص شكر اللجنة إلى الرئيس مبارك على رسالته الهامة للغاية.

ويسرني أن أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بشار الجعفري، الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو بيانا من معالي السيد وليد المعلم، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، بصفته رئيس الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

#### السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم لهذا الاحتفال الهام بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. كما أود أن أشكر كل من أسهم في إنجاح هذا الاحتفال من خلال الإدلاء ببيانات هامة تسلط الضوء على حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه. وأشكركم أيضا على دعوتكم الأستاذ وليد الخالدي ليشترك معنا في هذا الاحتفال من خلال الجولة التاريخية التي حملنا فيها إلى محطات تكتسي أهمية بالغة في فهم ما جرى وما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما مدينة القدس الشرقية المحتلة. إن محاضرة الأستاذ وليد الخالدي هي بحق نوع من الطب الفكري، وهكذا أراها. طب فكري ينبغي للكثير من المترددين في دعم القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة أن يخضعوا لجلسات للاستفادة منه لعلهم يدركون أن القضية الفلسطينية، قضية الشعب الفلسطيني، هي قضية عادلة بامتياز، وأن كل ممارسات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي العربية المحتلة هي ممارسات غير قانونية وتنتهك الميثاق، وتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عما تقوم به.

”إن سوريا التي تستضيف على أرضها قرابة نصف مليون لاجئ فلسطيني كانت وما تزال ترى بأن إحلال السلام العادل والشامل والدائم ممكن تحقيقه عبر طريق واضح وهو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٢) و ٤٧٩ (١٩٨٠) الخاص بالجولان السوري المحتل، وذلك من خلال إحياء عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٣ وأيدتها أيضا الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعاتها المتلاحقة وآخرها اجتماع وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد بدمشق في أيار/مايو ٢٠٠٩.

”سمحوا لنا أن نتوجه من منبركم هذا إلى المجتمع الدولي مرة أخرى لدعوته لتحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني، وللعمل الجاد من أجل وقف آلة القمع والتدمير والإرهاب الإسرائيلي، التي تنتهك المواثيق والأعراف الدولية كافة.

”إننا نقدر عاليا جهود لجننتكم الموقرة وندعوكم إلى مواصلة دعمكم ومساندتكم للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل حتى تحرير أرضه المغتصبة واسترجاع حقوقه المشروعة كاملة بما فيها حق العودة، ونؤكد لكم أنكم ستلقون من سوريا كل الدعم المطلوب لتمكينكم من أداء هذه المهمة النبيلة“.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير الجعفري على بيانه وعلى تبليغه للرسالة الهامة الموجهة من وزير خارجية الجمهورية العربية السورية ورئيس الدورة السادسة

المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، وذلك على الرغم من مطالبة معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومناشدة الرأي العام الدولي.

”ولا تزال إسرائيل تضرب بعرض الحائط أكثر من ٦٠٠ قرار اعتمدها الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المختلفة، تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وصولا إلى إحلال سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. وما زالت إسرائيل مستمرة في إقامة جدار الفصل العنصري وقضم الأراضي الفلسطينية تدريجيا لفرض سياسة الأمر الواقع، بحيث أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة أشبه بمعقلين كبيرين تنعدم فيهما أبسط معايير حقوق الإنسان وكرامته.

”لقد شنت إسرائيل في أواخر عام ٢٠٠٨ حربا عدوانية على غزة مستخدمة أسلحة فتاكة خلفت آلاف القتلى والجرحى من أطفال ونساء وشيوخ، عدا انتهاكها للمواثيق الدولية والإنسانية. والدليل على ذلك استنتاجه لجنة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون في تقريرها الصادر في شهر أيلول/سبتمبر من العام الجاري ٢٠٠٩ (A/HRC/12/48) الذي يتضمن وجود أدلة على ارتكاب إسرائيل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأفعال ترقى إلى جرائم الحرب وربما جرائم ضد الإنسانية. كما زادت إسرائيل في الآونة الأخيرة من انتهاكاتها للإنسانية وأعمالها العدوانية في القدس المحتلة، وخاصة اعتداءاتها على المسجد الأقصى.

إننا نتضامن مع هذا الشعب الذي تُهان مقدساته في القدس كل يوم، ويدافع بصدور عارية إذ لا يمتلك أي سلاح إلا سلاح الإرادة والتعلق بالحرية والهوية. وفي هذا اليوم، نحبي كل الشرفاء في العالم الذين يقدمون المساعدات إلى الشعب في غزة من كل مكان. فقوافل المساعدات والتضامن مع هذا الشعب تتدفق من أمريكا وأوروبا وآسيا.

ونشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الحدث ونأمل أن يعقد حدث السنة القادمة في وقت تكون فيه ظروف الشعب الفلسطيني قد تحسنت وحقوقه قد تحققت تماما قدر المستطاع.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على بيانه الهام باسم رئيس جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يحيى محمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

**السيد محمصاني** (جامعة الدول العربية): يسعدني في البداية أن أنقل إليكم تحيات السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتقديره لكم على الدور الهام الذي تضطلع به اللجنة في مساندة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشرقية.

يأتي الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام في الوقت الذي فيه هذا الشعب يعاني من الحرمان من حقوقه الوطنية المشروعة، ومن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، وما سببه العدوان العسكري الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. والحصار المستمر عليه، من تداعيات سلبية وتدهور خطير في الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين.

والثلاثين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأرجو منه أن يتفضل بنقل خالص شكر اللجنة إلى الوزير على بيانه الهام للغاية.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الرحمان محمد شلقم، الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لدى الأمم المتحدة وممثل رئيس جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

**السيد شلقم** (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية، يطيب لي أن أبلغكم تحيات الأخ القائد، معمر القذافي، قائد الثورة، ورئيس الاتحاد الأفريقي، ورئيس مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي. وأحييكم على تنظيم هذا الاجتماع لتأكيد تضامنكم السنوي مع الشعب الفلسطيني. إن هذا الموقف من المجتمع الدولي يسلط الضوء على ما يعانيه هذا الشعب ليلاً ونهاراً من تعسف وظلم واحتلال.

وإننا نتضامن مع هذا الشعب الذي يعاني أطفاله اليوم من نقص حاد في الأدوية. والمصابون بالفشل الكلوي لا يستطيعون غسل كلاًهم. ولا يجد الآلاف من الأطفال سقفا يقيهم البرد والمطر في هذا الفصل. وآلاف الأطفال لا يجدون المدارس. إننا نتضامن مع هؤلاء المظلومين والمقهورين، نتضامن مع ١١ ٠٠٠ من الأسرى الفلسطينيين من بينهم نواب منتخبون من الشعب الفلسطيني. نتضامن مع من تهدم بيوتهم ويطردون يومياً من أراضيهم في الضفة الغربية. نتضامن مع من يقتلون لتباع أعضاؤهم، كما أكد صحفي سويدي أن الجيش الإسرائيلي يقتل المدنيين لكي يبيع أعضائهم.

ومنذ أسابيع صدرت فتوى عن حاخامين إسرائيليين يقولون إن من حق إسرائيل أن تقتل كل من يشكل خطراً عليها وإن كان طفلاً. وهذا ليس سراً، فقد نشر الكتاب في إسرائيل. ولم نر ردود فعل في مستوى هذا العمل العنصري.

مواصلة أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية لإحداث أمر واقع يغير ديمغرافية وجغرافية الأرض الفلسطينية المحتلة. حتى تستحيل إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة.

وهنا أود أن أؤكد على الموقف العربي الداعي للاستمرار في التعامل بإيجابية مع ما طرحه الرئيس الأمريكي باراك أوباما حول سعيه الجدي نحو تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين، وكذلك بالموقف الأمريكي الداعي إلى الوقف الكامل لسياسة الاستيطان الإسرائيلية في جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية. والإعراب عن القلق إزاء التراجع الأخير في الموقف الأمريكي بشأن وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي يشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

لقد تجاوز الاستهتار والاستخفاف الإسرائيلي بجميع القوانين والشرائع الدولية ومواثيق حقوق الإنسان كل الحدود، وذلك بسبب الحماية بل الحصانة التي أصبحت السياسة الإسرائيلية الظالمة وغير المشروعة تتمتع بها. وبسبب منع مجلس الأمن من تناول الحالة في الأراضي المحتلة. ولم يعد من المقبول استمرار هذه الحالة التي تعكس خللا جسيما وخطيرا في العلاقات الدولية، كما لم تعد الأمور تحتل مناورات التسوية والمماطلة الإسرائيلية، أو تحتل الجري وراء أو هام السلام بالشروط الإسرائيلية والدخول في مفاوضات غير جدية تستنفذ الجهد والوقت دون تحقيق أي تقدم حقيقي نحو إقرار السلام المنشود.

إن الموقف الإسرائيلي يضعنا جميعا أمام مسؤولياتنا الإنسانية والقانونية والسياسية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن تكون أي مفاوضات قادمة مفاوضات جدية تحفظ بها التزامات موثقة تشمن عدم العودة إلى ممارسات

إن جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين يجب ألا تمر دون مساءلة وعقاب، لكونها تشكل انتهاكا صارخا للقوانين والمعاهدات والاتفاقات الدولية القائمة. الأمر الذي يستدعي، وبشكل ملح، قيام الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة بتحمل مسؤولياتها القانونية تجاه تلك الجرائم ومرتكبيها، خاصة بعد أن شهدت على هذه الجرائم والانتهاكات العديدة التقارير الصادرة عن بعثات التحقيق الدولية والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان. وكان من أبرزها تقرير غولدستون الصادر عن بعثة مجلس حقوق الإنسان لتقصي الحقائق. وكذلك تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التي شكلتها جامعة الدول العربية، برئاسة القاضي جون دوغارد، وأيضا التقرير الصادر عن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي قدم مؤخرا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إحاطة إعلامية بهذا الشأن. هذا ولقد وثقت تلك التقارير ما ارتكبه الاحتلال الإسرائيلي من جرائم الحرب المتعمدة ضد السكان المدنيين. واستخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا. وتضمنت شهادات ووقائع حول انتهاكات الجيش الإسرائيلي لاتفاقية جنيف الرابعة، بصفة محددة، وذلك بالاستهداف المتعمد للمدنيين وتدمير المرافق المدنية والأماكن الدينية والمرافق الصحية والتعليمية.

لا يزال الإجماع العربي قائما حول مبادرة السلام العربية، وحول دعم الجهود الدولية المبذولة لإقرار حل الدولتين. وإقرار تسوية عادلة وشاملة لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي على أساس القرارات الدولية والمرجعيات المتفق عليها لعملية السلام. إلا أن هذا الموقف الفلسطيني والعربي ما زال يواجه من قبل الحكومة الإسرائيلية بالمماطلة والتسويف وبمحاولات الالتفاف على أسس ومرجعيات عملية السلام. والأخطر من كل ذلك، بالإصرار على

العربية، فخامة رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، فخامة رئيس جمهورية ناميبيا، فخامة رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فخامة رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية الديمقراطية، فخامة رئيس جمهورية نيكاراغوا، سمو أمير دولة قطر، جلالة ملك مملكة البحرين، فخامة رئيس جمهورية بوركينافاسو، جلالة ملك المملكة الأردنية، سمو أمير الإمارات العربية المتحدة، جلالة السلطان يانغ دي - برتوان سلطان بروني دار السلام، فخامة رئيس الجمهورية التونسية، فخامة رئيس جمهورية إيران الإسلامية، فخامة رئيس جنوب أفريقيا بالنيابة، و جلالة ملك المغرب.

وتلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التاليين: دولة رئيس وزراء تايلند، دولة رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، دولة رئيس وزراء ماليزيا، دولة رئيسة وزراء حكومة جمهورية بنغلاديش، دولة نائب رئيس وزراء جمهورية مدغشقر، ودولة رئيس وزراء الهند.

كما تلقت اللجنة رسائل من وزراء الخارجية التاليين: معالي وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، معالي وزير الخارجية وشؤون المهاجرين في جمهورية لبنان، معالي وزير خارجية جمهورية بيلاروس، معالي وزير خارجية كوبا، معالي وزير خارجية اليابان، ومعالي وزير خارجية جمهورية مالي.

وتلقت اللجنة أيضا رسائل من الحكومات التالية: حكومة سلطنة عمان، حكومة جمهورية غيانا، وحكومة الأرجنتين.

كما تلقت اللجنة رسائل من المنظمات الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي وسعادة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

كسب الوقت وتمكين إسرائيل من احتلالها وتغيير أوضاع الأراضي المحتلة. إن الوقف التام للأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية. وإنهاء الحصار الظالم لقطاع غزة وفتح المعابر والممرات والسماح بدخول المواد الأساسية الضرورية للبدء في إعادة إعمار غزة أمور أساسية لمفاوضات جادة وفاعلة.

إننا في جامعة الدول العربية، وإزاء هذا الوضع الخطير، نطالب ونؤكد على ضرورة الالتزام بالمعايير والمبادئ التي أرساها المجتمع الدولي والمتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بقضية فلسطين والتزاع العربي - الإسرائيلي، بعيدا عن سياسات عدم التوازن والكيل بمكيالين. ونؤكد مرة أخرى على أننا نسعى إلى السلام الحقيقي الذي يعيد الأرض والحقوق إلى أصحابها ويؤدي إلى قيام عهد جديد في منطقة الشرق الأوسط على اتساعها.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد المحمصاني على هذه الرسالة الهامة الموجهة من معالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن اللجنة تلقت رسائل دعم وتضامن من العديد من رؤساء الدول والحكومات، فضلا عن وزراء الخارجية وحكومات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وأشار إلى أن شعبه الحقوق الفلسطينية ستصدر تلك الرسائل في نشرة خاصة. ومع ذلك، أود الآن أن أتلو عليكم قائمة بالمسؤولين الذين وجهوا إلينا تلك الرسائل، حسب الترتيب الذي تلقتها به الأمانة العامة.

لقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول التاليين: فخامة رئيس جمهورية إندونيسيا، فخامة رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، فخامة رئيس تركيا، فخامة رئيسة جمهورية الفلبين، فخامة رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، فخامة رئيس جمهورية السنغال، فخامة رئيس جمهورية مصر

الفلسطينيين في الشرق الأدنى في نيويورك، الذي سيتلو بياناً بالنيابة عن السيدة كارين أبوزيد في مناسبة هذا الاجتماع الخاص.

**السيد وايتلي** (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتلو هذه الرسالة بالنيابة عن السيدة كارين كونينغ أبوزيد.

”من دواعي أسفي أنني لم أتمكن من أن أكون معكم في هذه المناسبة الهامة. وبعد تسع سنوات من الخدمة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإنني سأتقاعد من مناصبي في نهاية العام. وللأسف، فإن السبب وراء عدم تمكيني من أكون معكم هو أنني أقوم حالياً بزيارة إلى إسبانيا.

”إن هذه اللحظة - وهي لحظة تضاعف فيها الأمل مرة أخرى بإحراز تقدم مبكر في عملية السلام، ولا يزال النظام الوطني منقسماً بشكل عميق، وحصار غزة مستمر بقوة قاسية لفترة ٢٨ شهراً وسكان مخيم نهر البارد، إلى جانب العديد من اللاجئين الآخرين لا يزالون بدون مأوى - تشكل منعطفاً مناسباً للتأمل في أهمية استمرار على التضامن مع الشعب الفلسطيني.

”وخلال الأعوام الـ ٦٢ الماضية أظهر الفلسطينيون المشتتون في أغلب الأحيان من وطنهم في مخيمات اللاجئين وقرى ومدن المنطقة المحيطة، فضلاً عن الأماكن النائية في جميع أركان المعمورة، قدرة غير عادية على الصمود. وفي مواجهة قدر كبير من المعاناة، علّم الفلسطينيون أبناءهم وجعلوهم من مواطني العالم الحيويين، بدون أن

كما تلقت اللجنة رسائل من منظمات المجتمع المدني التالية: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية، مؤسسة كاريتاس القدس، ومؤسسة كاريتاس الدولية.

تلك هي الرسائل التي تلقتها الأمانة العامة.

قبل أن أعطي الكلمة لمدير مكتب اتصال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في نيويورك، الذي سيتلو رسالة من المفوضة العامة للوكالة، وللسيد بيل فلتشر، الذي سيتكلم بالنيابة عن حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، أود أن أدلي ببعض الإعلانات قبل أن يغادرنا المترجمون الشفويون.

اجتماعنا اليوم سيعقبه تنظيم عرض، هنا في قاعة مجلس الوصاية في الساعة ١٣/٠٠ للفيلم المعنون ”القدس - قصة الجانب الشرقي“. أود أن أدعو المشاركين إلى حضور ذلك العرض.

كما أود أن أذكر المشاركين بأن معرضاً للصور الفوتوغرافية يقام تحت عنوان ”الأمم المتحدة واللاجئون الفلسطينيون، بعد ٦٠ عاماً“، وتنظمه تحت إشراف اللجنة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، سيفتتح اليوم الساعة ١٨/٠٠ في الركن الشرقي من الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة. والجميع مدعوون إلى حضور الافتتاح.

كما تستضيف اللجنة اليوم الساعة ١٩/٠٠، في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حفلاً موسيقياً تحييه فرقة مقامات، وهي أوركسترا تابعة لمعهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى. ومرة أخرى، للجميع مدعوون إلى الحضور. وأبلغت بأنه يتعين عدم تفويت فرصة حضور ذلك الحفل الموسيقي التاريخي.

أعطي الكلمة الآن للسيد أندرو وايتلي، مدير مكتب اتصال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

كان المكان الذين يعيشون فيه. ولذلك علينا أن نمضي قدما بالجهود الرامية إلى قيام دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء، مع مواصلة التحلي باليقظة نحو اتخاذ التدابير الانفرادية التي قد تجعل الهدف غير قابل للتحقيق في نهاية المطاف.

”وتركز الانتباه في الآونة الأخيرة على مجموعة من الخطوات التي اتخذتها الدولة القائمة بالاحتلال في القدس الشرقية وفي المنطقة جيم الواقعة في الضفة الغربية، التي لا تزال تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، ما يزيد من صعوبة الحياة اليومية للفلسطينيين - ومن ضمنهم أكثر المعرضين للخطر، مثل البدو الرحل - ويشكك في احتمال التمكن من قيام دولة ذات مغزى، بما فيها القدس الشرقية. واللاجئون، الذين يشكلون حوالي ٤٠ في المائة من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، عانوا بالقدر نفسه مع نظرائهم غير اللاجئين من تلك التطورات السلبية.

”وبالرغم من تحسين التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، فإن الحوادث المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية في الضفة الغربية لا تزال مستمرة بمستوى عال بشكل غير مقبول في كل يوم تقريبا. وبعبارة البنك الدولي، لا تزال الضفة الغربية ”حيزا اقتصاديا مهشما“، تتعرض فيه سلامتها بوصفها وحدة اجتماعية - اقتصادية وسياسية مجدية لخطر حاد.

”وفي غزة، في هذه الأثناء، نحن نجتمع في وقت تزداد فيه الآمال بأنه سيتم الإفراج في نهاية المطاف عن العريف جلعاد شاليط في إطار عملية تبادل أكبر للسجناء، الأمر الذي سيزيل ذريعة

يفقدوا الإحساس بهويتهم الجماعية والرغبة العارمة في إقامة دولتهم الوطنية بالذات.

”ومع ذلك، ما فتئت الواقعية تقترب من يبحث الفلسطينيون المفهوم والمبرر بشكل كامل عن العدالة. وخلافا للأسطورة التي تردد في أغلب الأحيان، فإن اللاجئين لم يكونوا فئة سلبية ومعتمدة على المعونة. وبدلا من ذلك، إذا أتاحت لهم نصف فرصة فإنهم يغتنموها، وفي أثناء العملية يسهمون إسهاما كبيرا في المجتمعات التي يعيشون فيها.

”ونظرا لأن القصة المأساوية لتقسيم فلسطين والفرار أو الطرد لاحقا للعديد من السكان الأصليين بدأت هنا في نيويورك مع الأمم المتحدة في هذا اليوم من عام ١٩٤٧، فلا ننسى مدى تطلع الشعب الفلسطيني إلى هذه الهيئة لتفي بما هي مقتنعة به وبالعديد من القرارات التي اتخذتها لصالحه. وقد تكون تبذرت مرات عديدة الآمال بالتوصل إلى حل عادل ودائم، ولكن اللاجئين لم يفقدوا الأمل بأنه، في يوم ما، سيحين ذلك الوقت.

”وما يبقى الروح المعنوية عالية في الأوقات العصيبة مثل التي شهدوها مؤخرا هو الإدراك بأن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في هذه الهيئة العالمية تشارك إيمان الفلسطينيين بالحاجة إلى إنهاء الاحتلال وإلى ممارسة حقهم في تقرير المصير.

”وقد يبدو مفهوم الحل القائم على وجود دولتين مهما إلى حد ما هذه الأيام، ولكن البديل - دولة موحدة سيكافح فيها الفلسطينيون من أجل التمتع بالحقوق المدنية والسياسية المتساوية - يشكل لعنة للإسرائيليين والخيار الأفضل التالي البعيد للأغلبية الساحقة من الفلسطينيين، أيا

حالة قلق بالغ هذه الأيام حيال توقع إجراء المزيد من التخفيضات في مستويات معيشتهم المتواضعة.

”وفي الختام، أود أن أعرب عن اقتناعي القوي بأنه، يبذل الجهود الجماعية والاعتراف المشترك بعدالة قضية الفلسطينيين من أجل إنشاء وطنهم بالذات، سيتم بلوغ ذلك الهدف النبيل في يوم قريب“.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد وايتلي شكرا جزيلاً على تلك الرسالة التي تلاها بالنيابة عن السيدة كارين أبوزيد، المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. واطلب منه التكرم بأن ينقل إلى المفوضة العامة شكر اللجنة الصادق على تلك الرسالة الهامة وعلى الأعمال الحيوية التي يضطلع بها موظفو الوكالة في ظل ظروف صعبة في أغلب الأحيان وخطيرة في بعض الأحيان.

أود أن أشكر المترجمين الشفويين، الذين ظلوا معنا حتى الآن ولكن عليهم أن يغادروا لأنهم بقوا معنا بعد انتهاء وقتهم.

كما أعرب عن شكري الجزيل لرؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات التي ذكرتها سابقاً ووجهت إلينا رسائل، فضلاً عن تقديم الشكر لجميع الحاضرين على مشاركتهم في هذا الاجتماع، وعلى جهودهم الدؤوبة الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائم للقضية الفلسطينية، ودعمهم الثابت للجنة في الاضطلاع بولايتها.

إن البيانات التي استمعنا لها اليوم ورسائل التضامن التي تلقيناها تظهر مرة أخرى الدعم المستمر الذي يقدمه المجتمع الدولي لإرساء السلام في الشرق الأوسط ولاستيفاء الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على أساس

أخرى لاستمرار الحصار. وإذا أتكلم بوصفي شخصاً عاش في غزة طوال فترة عملي مع الوكالة وتعرف بشكل مباشر على أفضل سكانها في العديد من المناسبات، فإنه كلما استمر الحصار، كلما أصبحت معاناة سكانها أكثر حدة ومظالمهم أكثر عمقا وأصبح البعض أكثر تطرفاً. ومن المؤكد أن تلك نتائج لا يرغب فيها أي أحد.

”إن التضامن مع شعب يتعرض للمعاناة والظلم يمكن أن تأخذ عدة أشكال. وهو يعبر عنه بخطب نبيلة في الأيام التذكارية مثل هذا اليوم. ويشاهد من خلال العديد من المتطوعين المثاليين الذين يسافرون إلى الضفة الغربية وغزة للعمل إلى جانب الفلسطينيين، وليشهدوا وليقدموا الدعم المعنوي والعملي، مثلما كان الغربيون الشباب يتوافدون على التعاونيات الزراعية في إسرائيل في السابق وبعد فترة قصيرة من حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧.“

”كما يتم إبداء التضامن من خلال الدعم المالي الذي تقدمه بسخاء الحكومات المانحة والأفراد الخاصون إلى المنظمات التي تمول تمويلًا طوعياً، مثل وكالة الأونروا، وتخدم الشعب الفلسطيني بعدة سبل ملموسة لمحاولة تزويده بالخدمات والفرص والظروف المعيشية اللائقة التي هي حق له. وسيكون من حسن التوقيت وبالغ الأهمية لو تلقت الوكالة تعهدات جديدة بتقديم الدعم من جهات غير متوقعة أو إعلان زيادة في التمويل من الجهات التي كان أداؤها متدنياً تاريخياً في ذلك الصدد. وسيشعر بارتياح هائل اللاجئون وموظفونا الفلسطينيون الذين يبلغ عددهم ٣٠.٠٠٠ موظف، ويعيشون في

المعترف بهم رسمياً والفلسطينيين داخل إسرائيل - من هم في المنفى ومن في الأراضي المحتلة. كما أنه حق أبعد ما يكون عن القدس.

وبالرغم من جهود الأشخاص الشجعان مثل وليام باترسون وبول روبنسون ومالكوم اكس الرامية إلى عرض قضية الأمريكيين من أصل أفريقي أمام الأمم المتحدة، في أغلب الأحيان تجاهلت القوى الكبرى في نصف العالمي الشمالي بكل بساطة التدايعات الدولية التي عانى منها المضطهدون هنا. وكان نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قائماً، إلى حد كبير، على نموذج نظام جيم كرو في الولايات المتحدة، وهذه حقيقة أشار إليها أشخاص عديدون في جنوب أفريقيا وفي نصف العالم الشمالي. وعجزت الأمم المتحدة قبل جيل عن التصدي لتحتدي العنصرية في بلدي بالذات؛ وعليها ألا تعجز عن خوض الكفاح ضد الفصل العنصري الإسرائيلي الحالي.

إن واقع نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، مقارنة بنظام جنوب أفريقيا، مخفي عن الأنظار في أغلب الأحيان، على الأقل خارج إسرائيل، ولاحقاً، الأراضي المحتلة. ولكن التعاون الوثيق - بما في ذلك التعاون العسكري والنووي - بين النظام الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا حينما أصبح نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا منبوذاً على الصعيد الدولي هو الذي أثار الكثير من الشكوك وشجع العديد من الناس على زيادة الفحص الدقيق لنظريات الدولتين وأعمالهما.

كما أن التوازي بين نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ونظام جيم كرو الذي عانى تحت نيره الأمريكيون من أصل أفريقي وماتوا هنا في الولايات المتحدة يساعد على تفسير الظاهرة التي يبدو أنها تحير التيار الرئيسي للمعلقين. ما هو السبب وراء وجود مثل ذلك الرصيد الكبير نسبياً من

قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. ويمكنني أن أؤكد للمشاركين على أن أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لن يدحروا وسعا في بلوغ تلك الأهداف.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيل فليتشتر، عضو اللجنة التوجيهية لحملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

**السيد فليتشتر** (حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر اللجنة على السماح لي بمخاطبتها بعد ظهر هذا اليوم.

اسمي بيل فليتشتر، الابن. وأنا المحرر التنفيذي للمجلة الإلكترونية BlackCommentator.com وعضو قيادة لجنة التحالف المعروف بحملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وأنا الرئيس السابق المباشر لمجموعة الدعوة منتدى ترانزأفريكا، التي كانت الصوت الرائد في إطار الولايات المتحدة لمكافحة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وحكم الأقلية البيضاء في أفريقيا. كما أنني ناشط في نقابات العمال لفترة طويلة.

وأنا هنا اليوم لمناقشة الفصل العنصري المعاصر الذي تمارسه دولة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

وبوصفي أمريكياً من أصل أفريقي في الولايات المتحدة ومن الولايات المتحدة، فإنني أدرك تماماً أوجه التماثل بين أنظمة الفصل العنصري الإسرائيلي والفصل العنصري الجنوب أفريقي والفصل العنصري المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان يعرف بنظام جيم كرو للعزل. وبالرغم من كل جهود الدولة الإسرائيلية لإخفاء إجراءاتها في ملابس دينية ولادعاء حق يهودي حصري حباها الله بها لتبرير إجراءاتها، يبدو مألوفاً تماماً وصف التفاوت الاجتماعي أو القومي - العرقي القائم بين المواطنين اليهود في إسرائيل

الإعلام الرئيسية. ونتيجة لذلك، فإن الأحوال الحقيقية للشعب الفلسطيني ليست مفهومة بشكل كامل في العديد من الجهات، وبشكل أكثر تحديدا في الولايات المتحدة.

ويعقد اجتماع هذا العام في وقت حرج. فإصدار تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) والاهتمام الدولي الذي حظي به التقرير واعتماده من قبل مجلس حقوق الإنسان تدل على تحول الخطاب بشأن أحوال الشعب الفلسطيني وكفاحه من أجل تقرير المصير وحقوق الإنسان الكاملة.

ومع ذلك، يتعين أن يتجاوز التحدي المتمثل في تقرير غولدستون الخطاب إلى إحداث تحول في السياسات الفعلية بغية تحقيق التزام التقرير بالمساءلة. وذلك تحد لنا جميعا، ولكنه بشكل أكثر تحديدا تحد للأمم المتحدة. وذلك نظرا لأنه حتى الآن، وبالرغم من الأدلة الواضحة على خرق الحكومة الإسرائيلية للقانون الدولي، بانتهاكها لاتفاقيات لاهاي أو اتفاقيات جنيف، وحينما يتعلق الأمر بالاحتلال، لم تتخذ إجراءات تذكر للدفاع عن الشعب الفلسطيني أو لمعاقبة المختلين على انتهاكاتهم.

وبوصفي من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية فإنني أتذكر هذا بشكل يومي. وكما تدرك اللجنة، فقد صوت كونغرس الولايات المتحدة بإدانة تقرير غولدستون. وتشويه الحقائق الواردة في التقرير وإعلان أنه متحيز، بدون أي دليل ملموس لدعم هذه الادعاءات، لم يستهزئ بالقاضي غولدستون وبالتقرير وبمجلس حقوق الإنسان وفي الواقع بالأمم المتحدة بأسرها، فضلا عن الشعب الفلسطيني فحسب، بل استهزأ أيضا بذكاء شعب الولايات المتحدة.

ولكن نحن في الولايات المتحدة والمجتمع المدني العالمي ليس لدينا أي نية في السماح بنجاح الجهود الرامية إلى دفن تقرير غولدستون. ولذلك، يحدوني الأمل في أن تشكل مسيرة الحرية لغزة المزمع تنظيمها في ١ كانون الثاني/يناير

التعاطف بين الأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة مع القضية الفلسطينية؟ ومن أوجه التشويه البشع التأكيد على أن ذلك التعاطف يقوم على أساس الشعور بمعادة اليهود، بالرغم من أنني سأكون ساذجا إن تجاهلت أن ذلك الشعور سائد في بعض الجهات المعزولة. وبدلا من ذلك، فنحن الأمريكيون من أصل أفريقي يمكننا، في الوقت نفسه، أن ندافع عن اليهود ضحايا محرقة اليهود النازية وأن نرفض نظام الفصل العنصري الإسرائيلي وإيذائه للشعب الفلسطيني. فأحوال محرقة اليهود، كما قال الكاتب المارتينيكي العظيم إيمي سيزير، لم يسبق لها مثيل، ولكن أساسها يكمن في المحارق الوحشية التي ارتكبتها القوى الاستعمارية والدول الاستيطانية ضد شعوب نصف الكرة الجنوبي. وهي قامت على أساس ذلك التاريخ المشترك الذي فهمه الأمريكيون من أصل أفريقي فهما عميقا ولذلك وضعنا أنفسنا في موقف المعارض للدوافع العرقية الكامنة وراء إجراءات النازيين ولاحقا الفاشيين الإيطاليين باضطهادهم للشعب اليهودي وبعد ذلك محاولاتهم استتصال هذا الشعب.

ولكن لا شيء من هذا - أي، لا يوجد أي شيء في محرقة اليهود التي عانى منها اليهود الأوروبيون - يبرر ما حصل للشعب الفلسطيني منذ الحرب العالمية الثانية، وبخاصة منذ أيار/مايو ١٩٤٨. وهذا هو ما يدركه بصورة جيدة العديد من الناس في ما يسمى بالعامية أمريكا السوداء. ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي الذي يصادر الأرض من الفلسطينيين، ويقيد الزواج المختلط ويحكم على الفلسطينيين بتعليم منفصل وأدن مستوى ويرفض حقهم المعترف به دوليا في العودة إلى أرضهم وديارهم تفوح منه نفس رائحة النظام المتشهرى والقمعي الذي أصبحنا نعرفه بنظام جيم كرو للاضطهاد والعزل.

إن أعمال اللجنة والاهتمام الذي تكرسه للحالة التي تواجه الشعب الفلسطيني لا تحظى بالعناية الوافية من وسائل

تتفق مرارا وتكرارا مع القواعد التي أرستها الأمم المتحدة قبل أكثر من ٣٥ عاما في تعريف الفصل العنصري بأنه جريمة.

وأود أن أضيف أن الجدير بالذكر على وجه الخصوص فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام ١٩٧٣ هو أن الاتفاقية حددت الفصل العنصري بوصفه جريمة لا تقتصر على سياق جنوب أفريقيا؛ وكما ذكر في ذلك الوقت، فإن جريمة الفصل العنصري "تشمل سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تمارس في الجنوب الأفريقي" (قرار الجمعية العامة ٣٠٦٨ (د-٢٨)، المرفق، المادة الثانية).

إن محنة الشعب الفلسطيني لا تقتصر على الإجراءات التي تتخذ في الأراضي التي تحتلها قوات الدفاع الإسرائيلية وغيرها من أجهزة الحكومة الإسرائيلية. ومع أن هناك أوجه تمييز هامة يتعين توضيحها، فإن مواطني إسرائيل الفلسطينيين لا يمكن فهم أنهم مواطنون أحرار ومتساوون في بلد يجرمهم من العديد من حقوق المواطنة الأساسية. وبدلا من ذلك، يجد مواطنو إسرائيل الفلسطينيون أنفسهم في مركز المرتبة الثانية مقارنة بالمواطنين الذين يعترف رسميا بانتمائهم للديانة اليهودية.

ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، تدير إسرائيل ما هو فعلا نظام تعليمي للدولة منفصل على أساس عنصري منذ إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨. وأحد الأمثلة البشعة التي حصلت مؤخرا يظهر النتائج المنطقية لذلك النظام. فقد أبلغ الكاتب جوثان كوك أن زوجين عربيين تعرضا للإهانة واستبعاد بنتهما البالغة من العمر سنة واحدة من أحد دور الحضانة الإسرائيلية بسبب أن ستة من الأمهات والآباء الإسرائيليين الآخرين - ستة أمهات وآباء من المنتمين للديانة اليهودية التي تعترف بها الدولة - اشتكوا من وجود طفل

٢٠١٠، فرصة أخرى لاسترعاء الانتباه إلى تقرير غولدستون، وأيضا والأكثر أهمية، أن تسترعي مرة أخرى انتباه العالم إلى استمرار انتهاك حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين في غزة على أيدي قوات الدولة الإسرائيلية.

ومع ما يتسم به تقرير غولدستون من أهمية، فإن تحليل الفظائع التي ارتكبت أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة لا يمثل سوى جزء من الصورة الشاملة. فتقرير غولدستون يفتح الباب أمام إجراء مناقشة واسعة للاحتلال الإسرائيلي ومسألة قمع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقوق اللاجئين الفلسطينيين، والمهم بشكل مائل، حرمان الأقلية الفلسطينية من مواطني دولة إسرائيل من التمتع بالمساواة الكاملة.

لقد أصبح الاحتلال الإسرائيلي يفهم بشكل واسع على أنه ترتيب للفصل العنصري. والمجتمع المدني في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك شبكة التنسيق الدولية المعنية بفلسطين المعتمدة لدى الأمم المتحدة، دأبت لسنوات على العمل على بناء وزيادة الوعي العام بذلك المفهوم. وفي إطار الولايات المتحدة، فإن حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي جعلت مسألة الفصل العنصري جزءا رئيسيا من أعمالنا. والموقف الشجاع الذي اتخذته رئيس الولايات المتحدة الأسبق كارتر في كتابه، *Peace not Apartheid Palestine*، ساعد بشكل كبير في زيادة الوعي بأوجه التماثل الواضحة بين الحالة التي يواجهها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وبين الحالة التي واجهها المواطنين غير البيض في جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري. وسواء كان المرء يناقش الاستيلاء غير القانوني على الأرض الفلسطينية أو منحها للمستوطنين الإسرائيليين أو الطرق التي يقتصر استخدامها على الإسرائيليين وحدهم أو إنشاء جدار عازل مدان دوليا أو التطهير العرقي للقدس الشرقية المحتلة، فإن الحالة والظروف

عربي في الدار. وكان مسار العمل المتاح لهذين الزوجين محدودا للغاية بسبب طابع القانون الإسرائيلي. ومضى كوك ليبي أن إسرائيل تنفق ١١٠٠ دولار تقريبا على تعليم كل طالب إسرائيلي يستطيع أن يثبت أوراق الاعتماد الدينية - العرقية المطلوبة للدولة الإسرائيلية، مقارنة بإنفاق ١٩٠ دولار لكل طالب إسرائيلي مصنف بوصفه فلسطينيا.

وفيما يتعلق بملكية الأرض، أوردت صحيفة نيويورك تايمز في مناسبة الذكرى السنوية الستين لاستقلال إسرائيل - أو بالنسبة للفلسطينيين والكثيرين في بقية العالم، ذكرى النكبة - أن العرب يشغلون نسبة مئوية ضئيلة من الأرض الإسرائيلية، أي أقل من ٧ في المائة، بالرغم من أنهم يشكلون ما تصل نسبته إلى ٢٠ في المائة من السكان.

وفي كل فئة رئيسية، سواء كان الأرض أو التعليم أو الصحة أو العمالة، يوجد تفاوت عرقي أو قومي/عرقي بين المواطنين اليهود المعترف بهم رسميا والمواطنين العرب في إسرائيل. وفي الواقع، وفقا لمقال صحيفة نيويورك تايمز نفسه، من المرجح أن تزيد الأسر العربية، سواء كانت مسيحية أو مسلمة أو علمانية، التي تعيش تحت خطر الفقر بنسبة ثلاث أضعاف عن نسبة الأسر المعترف رسميا بأنها يهودية.

كما أن نظام الفصل العنصري الإسرائيلي يشمل التفاوت فيما يتعلق بحقوق الناس في دخول إسرائيل. فقانون العودة الإسرائيلي يسمح لأي شخص من أي مكان في العالم معترف رسميا بأنه يهودي، بغض النظر عما إذا كانت لذلك الشخص أي صلة بدولة إسرائيل، بالوصول إلى البلد وتلقي الجنسية فوراً، مع جميع الحقوق والامتيازات التي تستتبع ذلك. ويمنع الفلسطينيون، وهم أنفسهم من طردوا بالقوة من إسرائيل الحالية خلال حرب ١٩٤٧-١٩٤٨ أو بعدها، من العودة إلى ديارهم؛ حتى وإن كانوا لا يزالون محتفظون

ومن الأهمية بمكان الإقرار بالحالة في إسرائيل والأراضي المحتلة على السواء بغية التأكيد على أن نظام الفصل العنصري الإسرائيلي لا يقتصر على المناطق المحتلة. فنظام القمع العنصري أو القمع القومي/العرقي الجلي للغاية في الأراضي المحتلة يتصل اتصالا مباشرا على السواء بالطريقة التي ينظر بها إلى مواطني إسرائيل الفلسطينيين ويعاملون بها. وفي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لا يمكن نسيان هذا الأمر أو التغاضي عنه. ومع أن تجربة اللاجئين في إسرائيل والتجربة في داخل الأراضي المحتلة ليستا متطابقتين، فإن الحالة تعكس التفكير الأساسي لدولة إسرائيل العنصرية - الاستيطانية ومفاده أن الفلسطينيين، شأنهم شأن الأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يتمتعون، حسبما جاء في قرار محكمة سيئة السمعة من القرن التاسع عشر، بالحقوق التي تلتزم الدولة اليهودية باحترامها.

لقد أرسلت إليّ مؤخرا نسخة من رسالة كتبت في نيسان/أبريل ١٩٤٨ بوصفها ردا مباشرا على أبناء مذبحه السكان العرب في دير ياسين التي ارتكبتها الإرهابيون اليهود. وبشكل جزئي تنص الرسالة، التي كتبها مواطن أمريكي مجنس ينتمي للديانة اليهودية ووجهها إلى المدير التنفيذي لمنظمة تعرف بالأصدقاء الأمريكيين للمقاتلين من أجل الحرية في إسرائيل على أنه:

”حينما تحل بنا كارثة حقيقة ونهائية في فلسطين، سيكون المسؤول الأول عنها هم البريطانيون والمسؤول الثاني هو المنظمات الإرهابية التي ترعرعت من صفوفنا بالذات. وأنا لست

لإسرائيل أن يستفيدوا من تذكره وفهمه على السواء. والمنطق السليم يفيد بأن القمع والتمييز، وفي الواقع، الإبادة الجماعية التي ارتكبت بحق أي جماعة لا تفسر أو تبرر ارتكاب الجماعة نفسها للجرائم بحق جماعة أخرى. وببساطة لا يمكن السماح بخرق القانون الدولي باحتلال دام أكثر من ٤٠ عاما بالترافق مع مستوطنات استعمارية من الواضح أنها غير قانونية، إلى جانب ترسيخ نظام يضمن عدم ممارسة الجماعة التابعة لحقوقها الإنسانية على الإطلاق وبدلا من ذلك تفككها بوصفها شعبا إلى رماذ الشرق الأوسط. والحكومات الممثلة في هذه القاعات ليست مطالبة باتخاذ إجراء ضد تلك الجرائم فحسب، بل على أصحاب الضمائر في جميع أرجاء العالم، بمن فيهم من هم داخل إسرائيل، أن يتخذوا موقفا وهم يتخذون موقفا. وسواء كان من خلال البيانات العامة أو من خلال عمليات المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض الجزاءات أو ممارسة الضغط اللاعنفي على الدولة القائمة بالاحتلال، فإن على الرغبة الدولية في تحقيق السلام والمساواة والعدالة للإسرائيليين اليهود وللفلسطينيين، بمن فيهم الفلسطينيون من مواطني إسرائيل واللاجئون ومن يرزحون تحت نير الاحتلال، أن يمضوا في نهاية المطاف إلى أبعد من المؤتمرات والعبارات الرقيقة وأن يبلوروا إجراءات لا يسمعونها بوضوح من ارتكبوا هذا الاضطهاد ومن استفادوا من قمع الشعب الفلسطيني فحسب، بل يفهمونها بوضوح.

ومرة أخرى، يشرفني أن تتاح لي هذه اللحظات لمخاطبة هذه اللجنة، وأشكر اللجنة على الاعتراف بأن هناك صوتا للمجتمع المدني بشأن مسألة تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، وهو صوت لا بد من سماعه.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد بيل فليشر على بيانه. ومن خلالكم، السيد فليشر، أود أيضا أن أشكر جميع منظمات المجتمع المدني التي تعمل بفعالية بشأن قضية

مستعدا لمشاهدة أي شخص مرتبط بهؤلاء الأشخاص المضللين والجرمين“.

وسيتعين على الأعضاء التغاضي عن الأسلوب الركيك. فلم يكن محرر الرسالة معروفا ككاتب بليغ. وعظمته تكمن في مكان آخر. وكان اسمه ألبرت آينشتاين. ويجدر الاقتباس من آينشتاين واسترعاء الانتباه إلى رسالته في هذا اليوم، لعدة أسباب هي: أولا، لتذكيرنا بأن الإرهابيين الذين أدانهم آينشتاين كسوا الشرعية لاحقا حينما تم الاعتراف بالدولة الإسرائيلية وبأن العديد من هؤلاء الإرهابيين أنفسهم تولوا مناصب في الجيش وفي الحكومة.

ثانيا، ينبغي أن نشير إلى أن آينشتاين، وهو شخص فر من اضطهاد النازيين ويدرك الهول الكامل لمحرقه اليهود وآثارها، كان مستعدا لاستخدام ذلك الواقع التاريخي لتأييد التطهير العرقي الذي كان يجري في فلسطين على أيدي أشخاص ادّعوا أنهم لا يريدون أن ينسى العالم ما حصل لليهود.

ثالثا، أقر آينشتاين بإمكانية وقوع ما سماه ”كارثة حقيقة ونهائية“ في فلسطين. وبالرغم من أن تلك الكارثة وقعت على الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ وليس على المستعمرين الصهاينة، فإن عدم رفض الدولة الإسرائيلية لنظامها للفصل العنصري والاعتراف بحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني أدى إلى إطلاق حوادث يمكن أن تقود إلى وقوع كارثة واسعة النطاق على شعوب الشرق الأوسط. ومع تسليح إسرائيل بأسلحة نووية يتراوح عددها بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ وتصعيد سباق للتسلح في جميع أنحاء المنطقة، يمكن أن تقع كارثة تتجاوز ما أمكن لآينشتاين أن يفكر فيه في عام ١٩٤٨.

وقدم آينشتاين مثالا، وهو مثال يمكن للعديد من أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة والمناصرين المزعومين

وأدعو جميع الحاضرين وجميع الأصدقاء إلى أن يكونوا معنا مساء هذا اليوم للقيام بعملين: أولاً، للتمتع بمشاهدة معرض للصور الفوتوغرافية، يقام بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهو بشأن الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨ وبعد عام ١٩٤٨؛ وفي الساعة ١٩/٠٠، للانتقال إلى قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتمتع معا بمشاهدة إبداء آخر لقدرة الشعب الفلسطيني على الصمود من خلال الموسيقى: وهو حفل موسيقي يقيمه معهد مسمى على مفكر فلسطيني مشهور، هو إدوارد سعيد. وآمل أن يكون الجميع حاضرين معنا أيضاً للاحتفال بكفاح الشعب الفلسطيني وللاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع هذا الاجتماع الخاص، أود أن أشكر جميع من مكّنوا من عقد هذا الاجتماع، وبخاصة موظفو شعبة الحقوق الفلسطينية، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزي وجميع العاملين خلف الكواليس.

كما ذكرت سابقاً، سيعقب هذا الاجتماع عرض فيلم بعنوان "القدس - قصة الجانب الشرقي". والجميع مدعوون لمشاهدة هذا العرض. وأشكر الجميع على مشاركتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.

فلسطين، وفي جميع أرجاء العالم، على أعمالها لدعم الشعب الفلسطيني وللتضامن معه.

يسرني أن أعطي الكلمة الآن مرة أخرى للسفير رياض منصور، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

**السيد منصور** (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود مجرد أن أقول إن فلسطين تشعر بالامتنان لجميع من أعربوا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني اليوم، وللموجودين هنا ممن يمثلون حكومات بلدانهم ولبن وجهوا رسائل إعراب عن التضامن. كما نشعر بالامتنان لمنظمات المجتمع المدني وللأشخاص الموجودين في الشرفة لإبداء تضامنهم. وهذه الرسالة القوية ستمنح شعبنا القوة لمواصلة الكفاح من أجل إنهاء الاحتلال والتمتع بالاستقلال والحرية في دولتنا المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما نشعر ببالغ الامتنان للأستاذ وليد الخالدي على وجوده معنا وعلى تقديم عرض رائع عن القدس. ومن الملائم للغاية، بالنظر إلى المناسبة، أن الدول العربية أعلنت القدس هذا العام عاصمة للثقافة العربية. وأعتقد أن العرض الذي قدمه الأستاذ الخالدي يشكل إسهاماً مميّزاً في جهود جميع من يحتفلون باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وجهود جميع من يحتفلون بالقدس عاصمة للثقافة العربية.

كما أود أن أقول إننا بعد ظهر هذا اليوم سننتقل إلى الجمعية العامة لبدء المناقشة بشأن قضية فلسطين، وبعد ذلك سنعتمد مجموعة من مشاريع القرارات. وقد تم اعتماد مشاريع قرارات هامة في اللجان الأولى والثالثة والرابعة وأغلبية ساحقة، وصلت في بعض الأحيان إلى ١٨٠ صوتاً مؤيداً. ونحن نتوقع إبداء ممانئاً للتضامن حينما تطرح مشاريع القرارات هذه للتصويت عليها غداً أو بعد غد.